الفصل الثامن

إعادة تأكيد أهمية تخطيط المدن:
تغيير الصورة الذهنية لمهنة التخطيط

REASSERTING TOWN PLANNING: CHALLENGING THE REPRESENTATION AND IMAGE OF THE PLANNING PROFESSION

مارك تودور ـــ جونز
Mark Tewdwr-Jones

مقدمة

يقوم هذا الفصل بدراسة وضع تخطيط المدن، والصورة الذهنية لمهنة التخطيط التي سادت المملكة المتحدة في نهاية القرن العشرين. والذي بصورة عامة يميل إلى جدل عنيف. والغرض منه تسهيل الجدل الواسع الذي دار حول هذه الموضوعات مع دخولنا في الألفية الجديدة، وهو فصل افتقدته السنوات العشر الماضية أو ما يقاربها. ومن وجهة نظري، وعلى الرغم من أني كنت دائماً أعقد العزم على العمل التطبيقي بعد تخرجي في الجامعة، ونجاحي في تحقيق اثنتين من درجاتي العلمية في التخطيط، وجدت أن جوانب عملية استخدام الأراضي، وتعريف تخطيط المدن ووضعه، والدور الذي يقوم به السياسيين في اتخاذ القرار وصنع السياسة، والقيم والأخلاق التي تلازم

الأعضاء في الهيئات المهنية، ودور الأفراد في أوضاع القرارات وفي البيئات التنظيمية كلها أمور في غاية التحدي والإثارة، وهي الأصعب من حيث الفهم.

وفي الواقع لا زلت حتى يومنا هذا أشكو من المعضلات والشكوك حيال هذه القضايا، ولعلها تقبع في لب مشكلة التخطيط نفسها. والشكوك التي تساورني عن التخطيط تتفق مع قضايا التخطيط كنشاط ذاتي دائم، يخلو من أي أسس نظرية، أو مهارات مهنية فريدة، وهو مصدر دائم للدعابة. ولم أنمّ هذه الشكوك بين ليلة وضحاها، لأنه وعلى مر السنين ناقش العديد من المختصين هذه القضايا بفعالية ودقة. وقد استلزمت فرصة تقديم وجهة نظر نقدية للتخطيط وممارسته كجزء من كتاب، تم إعداده للنشر، كان الهدف منه أن يكون عاكساً، وأكثر تطلعاً قد تطلب تحليلاً دقيقاً للأمور والموضوعات التي شغلت نفسي بها منذ منتصف الثمانينيات.

وقد قمت في الورقة السابقة بوصف الدور الذي يلعبه مخطط المدن في المملكة المتحدة تحت أكثر الأضواء سلبية، فانتقدت المخططين الفرادى لتقبلهم الواضح لجميع الأشياء الفنية. هذا الرضى الذي تجاوز المثالية في أداء واجباتهم (تودور جونز، ١٩٩٦م). وأتمنى أن أستمر في النقاش في هذا الفصل من خلال المزيد من التفكير في مكانة التخطيط في الجمعية المهنية، ولكن باتباع طريق أكثر قرباً حول كيفية البدء في تغيير المفهوم السلبي السائد عن التخطيط من قبل العامة، والتنازل الفكري الذي يصاحب ذلك في ممارسة التخطيط في الألفية الجديدة. وقد أبدو متفضلاً في نقاشي عن مخططي المدن على أنهم هم الملومون، ومن خلال محاولاتي لأن أنأى بنفسي كشخص أكاديمي عن ممارسي المهنة. وسأتناول أيضاً أوجه التخطيط التي ستثبت بلا شك أنها غريبة بشكل استثنائي، بل وعدوانية، للتأكد من أجزاء مهنة التخطيط. وقد كان القصد من هذا النقاش أن يكون نقاشاً شاملاً لجميع المخططين من القطاع العام والخاص، والأكاديميين، وبالطبع ليست لدي أي رغبة في وضع نقاشات أكاديمية عن

التخطيط فوق أية قواعد. علاوة على ذلك، فأنا لا أسعى من خلال كتاباتي إلى إثارة خلاف لأجل الخلاف نفسه، ولكنني وبكل بساطة، أشعر أن الوقت قد حان لنقاش صريح ومفتوح لبعض القضايا.

ووجهة نظري الناقدة في هذا الفصل تنبعث من الإحباط المتزايد من التخطيط، لاسيما في مهنية التخطيط، وعجز بعض المخططين لاعتبار التخطيط نشاطاً يتسم بمستوى عالٍ من الصلاحيات والارتباط السياسي، وقناعة المخططين بعدم استعادة مكانتهم في التغيرات البيئية والاجتماعية/الاقتصادية. ويبدو أننا - نحن معشر المخططين - قد تناسينا أيضاً أهداف التخطيط المثالية لبداية القرن العشرين، وكيف أن تخطيط المدن ليس بوسعه فقط المساهمة، بل والمشاركة أيضاً في إعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي. و في الوقت الراهن، وعلى نحو متسارع، فإن التخطيط كنشاط مهني وتشريعي يتم تسويقه وتقديمه كمنتج، بالاستعانة بعدد من قوائم المراجعة، وجداول الاتحادات والتحالفات والكتب الإرشادية. وتخلو الآن العملية التخطيطية من النقاش الفكري الذي يتعلق بحيز مكاني أوسع أو أسئلة إستراتيجية، وبدلاً من ذلك فهي تركز على دورها الناجح، أكثر بنسبة ضئيلة جداً من تركيزها على خدمة حماية المجاورة السكنية. وبالطبع، كان هناك جدل قائم حول قضايا الاستدامة، وعلى تخطيط النقل وكذلك نمو الاقتصاد الإقليمي. ولكن حين تحالفت مع عملية التخطيط القانوني غلب عليها الطابع البلاغي.

إن التخطيط الإستراتيجي لقطاع النقل، والتنمية الاقتصادية، وحماية البيئة هو من الموضوعات الأساسية في تخطيط المدن والريف، وقد كانت كذلك منذ تشريع التخطيط العمراني في فترة ما قبل الحرب. وهذه الموضوعات أيضاً تمثل المقررات الرئيسة في برامج الدرجات العلمية لتخصص التخطيط التي تقدمها مدارس وكليات التخطيط في الجامعات. ولكن ينبغي علينا ألا نخدع الطلاب بجعلهم يعتقدون أن

التخطيط في المملكة المتحدة كان ولا يزال هو من يتولى هذه الأمور بنفسه. والعالم القائم لممارسة التخطيط اليوم مقيد وبشكل معقد بالفوارق الطفيفة والجوانب السياسية للحكم، ونحن بالفعل بحاجة لأن نعيد تقييم مدى مساهمة التخطيط في التغيرات البيئية والاجتماعية- الاقتصادية كجزء من التفاعل السياسي، وليس كنوع من المعالجات الدوائية المهمة والقائمة بذاتها. أما عن مساهمة التخطيط في التغيرات المحلية والإستراتيجية، فنحن في حاجة أيضاً لإعادة تقييم المساهمة الخاصة التي قام بها التخطيط كنشاط مهني، وهو جانب إضافي، ولكنه مرتبط بالمناقشة، وهو جانب لم يثر طوال الأعوام العشرة الماضية إلا القليل من الجدل.

وهناك نقص واضح في الدليل البحثي في مجال التخطيط، والسياسات والمهنية في المملكة المتحدة على غير العادة بالنسبة لأمر هو اليوم على رأس المتابعة في تخطيط المدن. قليل جداً من الدراسات عنيت بموضوع معضلات صنع القرار كعملية سياسية ومهنية وعملية مفتوحة في الفترات الماضية، فقط لأنها قضية من الصعوبة بمكان وضع تقييم فعال لها. فهذه القضايا كبيرة حتى تتم مناقشتها، وسوف تقتصر مناقشاتي في الصفحات القادمة على أربعة نقاشات ترتبط فيما بينها:

١- يعاني مجال تخطيط المدن من مشكلة صعبة وهي الصورة الذهنية، وإن كان قد عفى عليها الزمن، وقد عرّفها المخططون والعامة على أنها بحاجة للمعالجة بطريقة إيجابية.

٢- الدور المميز للتخطيط العمراني كعملية تنظيمية في المملكة المتحدة قد تضاءل ليقتصر على واحدة من قوى الحماية المحلية، وقد تم تسويقه من خلال سياسات الحكومات المركزية المتعاقبة، إلى درجة أنها لم تلك شيئاً أكثر من مجموعة من قوائم التدقيق.

٣- ممارسة التخطيط من جانب القطاع العام أصبحت، وعلى نحو متزايد، مجردة من المهارات المميزة (غالباً هي صفات النشاط المهني الاحترافي) كجزء من هيمنة "الإجرائية الجديدة" ضمن عملية التخطيط.

٤- حالة التخطيط في التسعينيات الميلادية الموصوفة بـ"الإجرائية الجديدة" وتدعيم ذلك نتيجة عن عجز المهنة في التفكير في حوار عقلاني أوسع حول المساهمة الإستراتيجية للتخطيط، وحول الحالة المهنية للتخطيط، وحول مكانة التخطيط في السياسات الانتقالية والحكم في المملكة المتحدة.

وقد حان الوقت لعملية تخطيط المدن لكي تؤكد نفسها من جديد كعنصر مركزي في إعادة البناء الاجتماعي- الاقتصادي، وعلى مخططي القطاع العام أن يكونوا أقل فتوراً تجاه هذه المهام. ولابد لهذا التأكيد من أن يحدث لتعزيز صورة تخطيط المدن، كرد فعل متعمد على سيطرة الإجرائية على أنشطة المخططين، كطريقة لتفادي أزمة التشريع المحتملة التي رافقت مهنية التخطيط. وإذا ما وجدت هذه القضايا السلبية موطئ قدم في مهنة التخطيط، فقد تصبح المخاطر التي يتعرض لها تخطيط المدن في بداية الألفية الجديدة سبباً لأن تكون أنشطة مهنية من الدرجة الثانية، ومجردة من الحماس الاستشرافي، وموضوعة خارج النقاشات السياسية المهتمة بمستقبل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وقد رأينا بالفعل هذا يحدث إلى حد ما في النمو الاقتصادي وقرارات الاستثمارات الموجهة للداخل. وقد وصل تخطيط المدن إلي مفترق الطرق، وعلى المخططين إما أن يقبلوا التغيرات السياسية والإجرائية المستمرة لعملية التخطيط للتأكيد على الإدارة وعلى الجوانب التقنية والفنية (لأن ذلك يبدو أنه الاتجاه الذي يسلكه تخطيط المدن)، أو أن على المخططين أن يقبلوا التحدي والدفاع عما يؤمنوا به، من خلال إثبات أنفسهم، وصورتهم النمطية وأدوارهم في بريطانيا في القرن الحادي والعشرين.

وقبل الخوض في تناول هذه القضايا بتفصيل أكبر، أود أن ابدأ النقاش حول الصورة الذهنية لتخطيط المدن، وطريقة تمثيله بالنسبة لوسائل الإعلام والعامة، وكذلك في الثقافة الشعبية منذ عام ١٩٤٥م، لأن هذا يبدو سبباً واحداً لما يمكن أن يعرّف على أنه تخفيض مهني.

تصوّر وتمثيل تخطيط المدن

تتضمن للأسف عبارة "تخطيط المدن" دلالة سلبية. حيث يرسم تخطيط المدن أمام عيون العامة صورة مجموعات أبراج من المباني الخرسانية، ومعابر علوية، ومدينة ميلتون كينز (Milton Keynes)، والتغير والحداثة، والتخلي عن الماضي. ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن انطباع العامة حول تخطيط المدن يركز على تخطيط المدن الجديدة، وهي وظيفة لممارسي التخطيط قلما يقوموا بها في الوقت الحاضر. ومما لا شك فيه، أن المدن الجديدة التي تم تطويرها في بريطانيا بعد عام ١٩٤٥م كانت خيالية من حيث التخطيط والتصميم، ولكن ذلك شكّل تراثاً لمهنة التخطيط يعتبر مصدراً لقناعة العامة. وببساطة، فإن تخطيط المدن في عيون العامة يعني بناء المدن الجديدة؛ على الرغم من أن العمل الوحيد الأخر الذي كان المخططون يقومون به، كان منح (أو رفض) رخص التخطيط التي يتقدم للحصول عليها أصحاب العقارات لبناء توسعة لمرآب السيارة، أو المزيد من غرف النوم، أو منزل جديد في الريف خارج المدينة. ونظراً للنقد اللاذع من قبل العامة الكارهون، كان اللوم يقع دوماً على مخططي المدن بسبب البيروقراطية الواضحة، والمظهر العابث للمدن، وهدمهم للتراث البريطاني.

ورغبة العامة لانتقاد مخططي المدن بسبب حال الأمة ليست بالظاهرة الجديدة. وإن لم تكن تعني شيئاً فهي تعني علاقة الحب والكراهية التي بين العامة والمخططين، والتي أصبحت على كافة الأغراض والمقاصد مصدراً للتسلية الوطنية. ويعود مصدر

هذا النقد إلى فترة ما بعد الحرب، والأمر يستحق هذه المرة مراجعة ثانية سريعة لتحديد مولد تخطيط المدن في سياق تاريخي وثقافي ليتم التعرف على كيفية تطور هذه الظاهرة.

"تقدم غير مكلف"؟ وجهة نظر تأييد المجتمع وضد التغيير

بدأت الصورة المهزوزة لتخطيط المدن في بريطانيا بمجرد تمرير البرلمان للتشريع الجديد في عام ١٩٤٧م. وبالطبع، كان هذا هو الوقت الذي انتخبت فيه الحكومة العمالية لفترة ما بعد الحرب بأغلبية ساحقة لتعيد بناء الوطن، ولتنفيذ برامج تجديد اشتراكية راديكالية. وشمل هذا التجديد من بين الأشياء التي تضمنها، تأسيس الخدمات الصحية الوطنية، برنامج التعليم الوطني، وإقامة الصناعات الوطنية، واستمرار اللامركزية في منشآت التصنيع على الأقاليم المختلفة، وحدوث الميلاد الشرعي لتخطيط المدن والمناطق الريفية كما نعرفه اليوم. وقد كان لابد من مثل جدول الأعمال الصارم هذا لخروج الدولة من صدمة الحرب العالمية المدمرة، وبالتأكيد من أجل التأكيد على مفهوم الحداثة والولادة الجديدة. ولكن ذلك مرتبط بفقد القديم، واعتراف من قبل العامة بأنه من المستحيل أن تعود الأشياء تماماً كما كانت. ويبدو أن فكرة فقد الشيء هذه قد لاقت انتشاراً كبيراً في أوساط الطبقة المثقفة آنذاك، ومنذ أن أصبح تخطيط المدن في قلب وسائل تحقيق تلك الحداثة، فقد أصبح من أكثر المهن استعداداً لأن تحدث أو تكون سبباً لتغيير مادي وملموس. وبالتالي، فإن عدم ثقة العامة في تخطيط المدن الذي بدأ كرد فعل على التغير الحتمي وكاعتراف بأن التخطيط كان أيضاً العملية التي اكتسحت كل قديم سبقها. وعلى أرض الواقع، فقد تمثل ذلك في القصف الألماني للمدن البريطانية، والحاجة لإنعاش الصناعة البريطانية، والتغيرات الكبيرة في التعداد السكاني لفترة ما بعد الحرب التي كانت المحفز نحو التغيير. ولكن منذ أن كان تخطيط المدن هو القوة التي كلفت

بالتنسيق في إعادة التنظيم في تلك الفترة، أصبح العامة أكثر رغبةً في التنفيس عن احتجاجاتهم على تخطيط المدن من أجل إعادة بناء الدولة، وخسارة المجتمع الواضحة وعلى تطوير مباني متعددة الأدوار للشقق السكنية ومجمعات مباني الأبراج، التي فشلت فشلاً ذريعاً كمراكز للحياة المجتمعية (جايكوب، ١٩٦١م).

وتعكس الكتابات والأشعار والأعمال السينمائية، من بعض أكثر الرموز الثقافية البريطانية احتراماً، مدى حزنها وحسرتها على خسارة الوجود الذي كان في فترة ما قبل الحرب، وعلى الخسارة الواضحة للمجتمع، وميلاد دولة التخطيط. ففي فترة مابين الأربعينيات والسبعينيات الميلادية على سبيل المثال كان جون بيتمان (John Btjeman) البطل والشاعر البريطاني في العهد الفيكتوري، يسخر من مخططي المدن بنجاح واضح لايجادهم ما كان يراه هو "كنظام جديد" في العديد من القصائد منها "رؤية بلانستر" (The Plansteris Vision) و"التقدم غير المكلف"، و"المستنقع"، و "آراء كاتب المدينة". وفي القصيدة الأخيرة، قام الراحل الشاعر لورايبه Laureate بتغليف خيبة أمله بتخيله وتصوره لتخطيط المدن، والنمو الملازم للبيروقراطية:

في سنوات قليلة ستبدو هذه البلاد
متحدة وذات مذاق واحد كتقاليدها في الطهي
القرى التي لن تتمكن من النجاح في اختبارات
المخططين ستصبح مهدمة. وسنبني المتبقي
لتبدو وكأنها "والوين" إذا اختلطت بالغرب الأوسط
سنحيل كل الحقول الخضراء إلى ميادين للرياضة
تضاء في الليل، من معايير الخرسانة بأضواء الفلورسنت؛
وفي كل الأراضي، عوضاً عن الأشجار،
الأقطاب القشيبة والأسلاك ستتهامس في النسيم.

(مقتطفات من قصيدة "آراء كاتب المدينة" لجون بيتمان، ١٩٨٨م: ١٤٦،
بإذن من الناشر جون موراي)

وفي القصيدة الأخيرة "التقدم غير المكلف" بدأ النقاش مجدداً من خلال انتقاد الطريقة التي كانت البلاد تتحرك بها في الستينيات والسبعينيات الميلادية، و يبدو أنه قد وجه ذعره تجاه مخططي المدن بشكل خاص حيث قال:

لا تدع أي شارع تجاري في المنطقة
الذي قد يكون شارعك أو شارعي
الذي بدا كما كان
ولكن دع سلسلة المتاجر تبقى هنا
أميال من واجهاتها الزجاجية السوداء
وحركة المرور العاصفة العابرة
وإذا كان هناك بعض المناظر المشاهدة
وبعض من المناطق الخضراء المتواضعة
تصارع للبقاء
وليست بحاجة للحماية
وقريباً سنقوم بإقامتها
محطة توليد الطاقة هناك
وعندما تكون كل طرقنا مضاءة
بمسوخ ضخمة من الخرسانة محددة الموقع
كمشانق هوائية
تستحم في ضوء أصفر
كل مسخ يتجشأ منها

سنعلم حينئذ أننا من الأموات

(جون بيتمان، مقتطفات من قصيدة "التقدم غير المكلف"، ١٩٨٨م: ٢٨٧، بإذن من الناشر جون موراي)

وبعيداً عن الجدل حول مزايا وجدارة شعره، إلا أن بيتمان كان محبوباً من لدن شعب بريطانيا، وقد نجح من خلال أشعاره وكتاباته وبرامجه التليفزيونية الوثائقية في إيقاظ حركة محافظة في الأوساط الشعبية في فترة الستينيات والسبعينيات الميلادية مع الانتقاد المتزامن لفقد التراث البريطاني وبداية التغير(مسؤولية مخططي المدن) في البيئة الطبيعية والمبنية.

ولم تكن لدى المؤلف وكاتب المسرحيات بريستلي (J. B. Priestley) أدنى رغبة في "الحفاظ أو الاحتفاظ". وفي حقيقة الأمر بريستلي كان اشتراكياً التزم بالملكية المشتركة في الأرض والموارد الصناعية، ولكن على الرغم من ذلك، فقد عرّف بالتحديد ظهور "دولتين" في بريطانيا، بين "البيوت المسقّفة بالقش، وملاعب الكريكت، وقرى في مناطق خضراء" التي كانت في مجتمع فترة ما قبل الحرب، وبين الصورة الصناعية والمخططة والحديثة التي صاحبت التنمية وإعادة الهيكلة. وفي كتابه رحلة إنجليزية (*English Journey*) في عام ١٩٧٩م، على سبيل المثال وصف لنا بريطانيا:

> ... طرق شريانية والتفافية جانبية، بمحطات التزود بالوقود ومصانع تبدو كمباني معارض، التي تحوي شاشات العرض السينمائية العملاقة وقاعات الرقص والمقاهي، والمنازل ذات الطابق الواحد بمرآئب صغيرة للسيارات، والحانات التي تقدم الكوكتيلات، وسلسلة متاجر وول ورث، والحافلات، والأجهزة اللاسلكية، والتجوّل والسفر على الأقدام، والفتيات اللاتي يعملن في المصانع ويبدين كالممثلات، وسباق الكلاب السلوقية، وسباق الدراجات النارية، وحمامات السباحة، وأي شيء يهدى من أجل قسائم كوبونات السجائر.

وفي عام ١٩٤١م حاول المؤلف جورج أورويل (George Orwell) اكتشاف المعنى الخاص لشخصية المكان البريطاني (حيث تشبه نشرات وكتيبات الدعاية أكثر مما تشبه المناقشات الأكاديمية لتخطيط المدن) في مقال تحت عنوان "إنجلترا، بلدك إنجلترا"، وقد وضع ملاحظاته على "خصوصية" الحياة البريطانية وكراهية الناس لتعرية مجتمعاتهم المحلية من خلال تغيير حتمي (أورويل، ١٩٤١م). ويختلف كل من بريستلي و أورويل عن بيتمان في تحديدهم للقومية الجديدة في فترة ما بعد الحرب، فيشير بيتمان وبشكل خاص أن مخططي المدن هم السبب الرئيس في خسارة المجتمع، بينما يهتم بريستلي و أورويل بالتعرف على كيفية تعامل المجتمع مع التغيير. وهذه هي أهم الفروق التي يمكن ملاحظتها، ولعل النقد الضمني لمخططي المدن في الحقيقة لا يعدو عن أن يكون رثاء جراء خسارة حياة سابقة للمجتمع، وكلا الأمرين في غاية الاختلاف.

وتتشابه بعض الأفلام البريطانية الشهيرة من أستوديوهات إيلينج (Ealing Studios) في الأربعينيات والخمسينيات الميلادية مع قصائد بيتمان في مشاعر الرغبة في النظر إلى الماضي للمواساة في خضم التغير الاجتماعي والاقتصادي الكبير. وفي العديد من أفلام إيلينج الفكاهية التي حققت نجاحاً باهراً والتي تمتلك صفات خاصة ومشتركة: كقصة رغبة مجتمع صغير في التحرر من التحكم البيروقراطي الواضح. وفي فيلم العام ١٩٤٩م "جواز مرور إلى بيمليكو" (*Passport to Pimlico*) كانت الحبكة الدرامية قائمة بالكامل على منطقة سكنية صغيرة في مدينة لندن ورغبة الناس في الهروب من القيود المفروضة في فترة ما بعد الحرب مع التصدي للتغير المادي وفقد المجتمع. وفي الفيلم انقسم الناس في قرارهم حول السماح ببناء أي نوع من التنمية على موقع الانفجار في قلب مجتمعهم: مركز تجاري (وهو قرار تقدمي واقتصادي وضروري ولكن تم وصفه بالصعب) وحمام سباحة "للأطفال المحليين" (وهو قرار

اجتماعي، ويخدم المجتمع، ويوصف بالرائع). ومعضلة اختيار أي أنواع التنمية للمنطقة تعكس ظاهرة الدولتين التي تم تحديدها في كتابات بريستلي، وقد كان المقصود من خلق شيء جديد أمرين: أولهما تأييد المجتمع، وثانيهما محاولة الناس المضي في شئون حياتهم عن طريق البدء بشيء جديد. وقد تم وصف حلم حمام السباحة على أنه أكثر الأحلام إخلاصاً، لأنه شيء اشترك فيه جميع أفراد المجتمع.

أما فيلم أستوديو إيلينج الآخر "صاعقة تيتفيلد" (The Titfield Thunderbolt) وقد كان في عام ١٩٥٣م، والذي تناول فكرة موضوع مشابهة، كتلك المستخدمة في سرد أحداث قصة احتجاج المجتمع الريفي بسبب إغلاق الخط المحلي للسكة الحديدية (الذي يمثل الارتباط الحيوي للمجتمع) ومحاولاتهم تحمل مسؤولية السكة الحديدية بأنفسهم لتجنب تشغيل خدمة حافلات منافسة (وقد وصفت الجهة المشغلة "بيرس و كرامب" [Pearce and Crump] في الفيلم بأنهما ماكران، ومرتشيان، ويتصفان بالطمع والعداوة للمجتمع، والتوق لتحويل قرية تيتفيلد إلى قرية بيرس). وفي أحد المشاهد الشيّقة- استقصاء عام حول طلب المجتمع لتشغيل الخدمة المحلية للسكة الحديدية- عادت الشخصية الرئيسة إلى صالة محتشدة بالعامة، ودعى الجمهور لمؤازرته ضد بيرس وكرامب:

> ألا تدركون أنكم قد حكمتم على قريتنا بالموت. افتحوها أمام الحافلات وشاحنات نقل البضائع، فماذا ستكون عليه بعد خمس سنوات؟ ستصبح أزقتنا شوارع أسمنتية، وستحمل منازلنا أرقاماً بدلاً من المسميات، وستضع إشارات للمرور، ونقاط عبور للمشاة. وستصبح المخاطر مضاعفة.

والعمل الرسمي والموثوق الذي قام به تشارلز بار (Charles Barr) على أفلام إيلينج يصف تماماً الرأي والشعور المؤيد للمجتمع/والمضاد للتغيير في الفيلم (T. E. B. Clarke)

ويشير إلى "الاستقطاب" الذي تم عرضه في الفيلم "بين إحياء الماضي وتهديد المستقبل، بين ديناميكية حب الاقتناء والطبيعة الساكنة والثابتة للمجتمع" (بار، ١٩٩٣م: ١٠٦)، وبين ميول نحو الإطناب في الوصف "شيء جميل، مفيد ونافع، وغير مضر، طريف وجذاب، ساكن، وأبدي" (بار، ١٩٩٣م: ١٥٩) في الأفلام، وحينئذ ظهر التغيير.

تخطيط المدن وتخليده للحداثة

مما لا شك فيه أن بريطانيا في فترة الأربعينيات والخمسينيات الميلادية كانت تضم دولتين: إحداها من أناس ينظرون إلى الماضي لأجل الاستقرار الاجتماعي، والأخرى من أناس يسعون بحماس نحو ظروف أحسن، وازدهاراقتصادي، ومساكن أفضل. وبالنسبة للكثيرين بما في ذلك المثقفون، فقد كانت هاتان الدولتان بمثابة الطرفين المتقابلين للطيف، وللأسف فقد تعلق تخطيط المدن في منتصفه. والمثير للقلق في الوقت الحالي في بعض وسائل الإعلام هو تصويرها لتخطيط المدن على أنه قوة تقف أمام تقاليد المنظمة المجتمعية، حينما حاول المخططون أنفسهم إدارة التغير لصالح بناء المجتمع. ولعل خطأ التخطيط في ذلك الوقت تمثل في: بدلاً من أن يضمن المخططون تنمية الشخصية المجتمعية (من خلال الاعتراف بأهمية تعلق الناس بأساليب حياتهم، وبيئاتهم، وجيرانهم في الوقت الحالي)، قاموا بتصنيف المجتمع إلى شيء يمكن بناؤه من لا شيء، وما كان لعملية التخطيط أن تنجح أبداً بهذه الطريقة.

وقد كانت هذه النقاشات ذات نفع؛ لأنها وضعت البداية لتشريعات تخطيط المدن داخل السياق التاريخي. ونحن على دراية بالعزلة التي استشعرها الشعب البريطاني لبداية التغييرات الجذرية التي تمت من خلال عملية تخطيط المدن والريف، ولكننا ندرك

أيضاً مدى الحاجة لتنظيم هذه العملية أثناء إعادة الهيكلة لما بعد الحرب. وقد كان النقاش ضرورياً أيضاً لفهم سبب الوجود الدائم للرغبة البريطانية للاستمرار في توجيه النقد إلى التخطيط. والتي ظهرت أثناء سنوات المجاعة في فترة الأربعينيات الميلادية وغضب الأهالي لخسارتهم لمجتمع ما قبل الحرب (وبشكل مباشر بسبب أضرار الحرب أكثر من التخطيط) واستمرت طوال فترة الخمسينيات والستينيات الميلادية، واستمر معها العامة يرثون حالهم وخسارتهم للوجود الذي كان قبل الحرب، وقد كانوا ينفسون عن إحباطهم مع المهنيين الذين تولوا مهام إعادة البناء. وقد تحقق حلم ظروف الإسكان المحسنة، والازدهار الاقتصادي، والمجتمعات المخططة، ولكن ليس بنفس الطريقة التي كان الناس يتخيلونها. فعلى سبيل المثال، فإن الوصف المشهور الذي قدّمه يونج و ويلموت (Young and Willmot) عن مجتمع حي بيثنال جرين (Bethnal Green) الذي يوضّح لنا بشكل رائع ترقّب المجتمعات والإحباط الذي شعرت به تجاه الحداثة، من خلال التعبير عن شعور الخسارة تجاه الحياة والبيئة في زمن الحرب أو بعدها، وعدم الرضى بخصوص الخدمات الإسكانية الجديدة. وفي العروض السينمائية، وصفت لنا صناعات الأفلام البريطانية بلهفة كبيرة الظروف المتغيرة للدولة، ولكن تبددت هذه اللهفة بسبب الرغبة في استمرار آلة زمن الحرب، وهي تأكيد هوية (ما قبل الحرب) لبريطانيا (مورفي، ١٩٨٩م).

والرغبة في مجاراة التغيير المادي من خلال خلق صورة العصر الذهبي لبريطانيا في فترة ما بعد الحرب، لم تخدم إلا في إثارة الرعب في نفوس العامة تجاه تطور تخطيط المدن في فترة ما بعد الحرب. وقد يشك أحدهم فيما إذا كانت الصور الرومانتيكية لبريطانيا التي تم تصويرها في أفلام الأربعينيات والخمسينيات الميلادية توجد حقيقةً في عصر ما قبل الحرب (فبكل تأكيد تلك من تخيلات الطبقة المتوسطة للتكوين البريطاني "قيلت على سبيل الدعابة " الكريكت، وقرى المناطق الخضراء، والجعة الدافئة،

وسيدات مسنّات يمشين لصلوات المساء في الكنيسة ، وقابلات على دراجات هوائية) ولكن بكل تأكيد يشعر العامة بالكثير من الطمأنينة مع هذه الصور لبيئاتهم عن تلك التطورات الجديدة الخيالية التي كانت موجودة عند إعادة بناء المدن والقرى في البلد.

وقد وُضعت الكتب الأخرى والأفلام والبرامج التليفزيونية على مدى الأعوام الثلاثين الماضية على أساس هذه الصورة التخيلية المسبقة لتخطيط المدن الذي يشكل تهديداً للمجتمع والتراث. وعلى سبيل المثال كان الغرض من تخصيص كم لا يعد ولا يحصى من أفلام ووثائق تليفزيونية كتبها بيتمان لرصد التغييرات المادية في المدن التاريخية في فترة الستينيات والسبعينيات الميلادية إيقاف تخطيط المدن من إكمال طريقه من خلال حث المهنيين على التفكير في أكثر الأشكال إنسانية في إعادة الهيكلة البنائية.

وفي المسلسل التليفزيوني لقناة في هيئة الإذاعة البريطانية بيردز آي فيو (*Bird's Eye View*) (منظر جوي لبريطانيا مع قراءة بيتمان لواحدة من قصائده) ، وهناك الكثير من الأفلام التي كرست لتنمية الإسكان الجديد. منها على سبيل المثال ، في فيلم منزل رجل إنجليزي (An English man's home) سخر بيتمان من مخططي المدن حول منظورهم الخيالي عن الإسكان الجديد. وانتقلت الصور من القرى الإنجليزية باث ، كليفتون ، وبرايتون مصحوبةً بموسيقى إليجار وفوهان ويليامز إلى أن وصلت إلى تصوير مجمعات الأبراج والمباني السكنية الهائلة في منطقة شرق لندن ومنطقة إيسكس (Essex) مصحوبةً بمقطوعة موسيقية من أكثر الآلات الموسيقية عصرية لسترافينسكي (Stravinsky) مما دفعت بيتمان لأن يقول :

آه ، لقد قدم المخططون أفضل ما يستطيعون.
آه نعم ، لقد فكروا في ذلك ملياً.
وضعوا الأشجار والمساحات الخضراء
ومناظر خلابة عبر منتزه ريتشموند
وشوارع منسقة وتماثيل جمالية تجريدية.

آه، مدينة رويهامتون فازت بالجائزة.

لقد حظيت بتخطيط جيد.

لوجود مساحة كافية بين كتل المباني والتي تليها.

لربما تلك هي الطريقة التي يجب أن نعيش فيها؟

ولكن أين يكون القلب المرتبط بالعائلة

إلى الدور العشرين من لوح كهذا؟

لا يمكن أن يكون هذا صحيحاً،

إلا أن المناظر الجميلة عبر غرينيتش وجزيرة الكلاب.

لا يمكن أن يكون هذا صحيحاً،

محجوز في منتصف المسافة إلى السماء، ولا تعرف جارك

تخشى المصعد ومن يكون فيه

ومن ينزل إلى الأسفل.

وهل الأطفال آمنين؟

مدن جديدة، مناطق إسكانية جديدة،

منازل جديدة، شوارع جديدة، جيران جدد،

معايير معيشية جديدة،

التزامات مالية جديدة،

وظائف جديدة، مدارس جديدة، متاجر جديدة.

شعور جديد بالوحدة، قلق جديد،

ضغوط جديدة، توتر جديد.

والناس.

الناس الذين يتوجب عليهم التعايش مع كل هذه الحداثة.

الناس الذين لا يستطيعون تحمل انعدام العلاقة.

(مقتطفات من *منزل رجل إنجليزي* للمؤلف جون بيتمان تلفزيون هيئة الإذاعة البريطانية، معاد عرضها بإذن).

يمكن القول أن الإثارية ستصبح طريقة للتعبير بغير الحقيقة بدلاً من الطريقة النثرية. ومع ذلك شكراً لك يا بيتمان، ولكل من استأثر خيال العامة (أو قام بتوجيه؟)، وفي هذا التوقيت ظهر مخططو المدن وقد اتسموا بسمة الاحترافية. ومما لا شك فيه أن بيتمان كان على صواب من المنظور الاجتماعي، ولكن بعد فوات الأوان. وهذا لا يدعم إلا خرافة أن مخططي المدن كانوا أكثر اهتماماً بإعادة البناء المادي بدلاً من الأشخاص الذين يسكنون هذه الأبنية. والتخطيط كأداة اجتماعية فشل بشكل مؤثر في حث المهنيين لإعادة النظر في مذكراتهم، والتحديد بشكل غير مباشر بأن مستقبل تخطيط المدن سيكون محلياً، وأن اعتبارات استخدامات الأراضي تعد أمراً عملياً، وليس تصوراً خيالياً.

وكخدمة عامة، فقد تغير التخطيط بعد هذه الفترة مباشرة، فشكراً أيضاً لكل من تقرير سكيفنجتون ودخول الاستشارة الشعبية ضمن العملية التشريعية للتخطيط، وللاعتبارات السياسية والأكاديمية فيما يخص مخاطر تجاهل رغبات المجتمع ومعاملة التخطيط كما لو كان عملية تقنية فنية علاجية (مثلاً: جايكوب، ١٩٦١م، غانز، ١٩٧٢م). وتخطيط المدن كوظيفة ومهنة فإنه لم يسلم أبداً من هذا النوع من الهجوم.

البيروقراطية، والنكات وتجاوب مهنة التخطيط

إضافةً إلى خسارة الصورة التخيلية للمجتمع التي خلدها تخطيط المدن، فقد استحوذت على وسائل الأعلام هواجس توصيف تخطيط المدن على أنه الآلة البيروقراطية والإدارية الواضحة للحكومة المحلية، وخاصة من خلال تركيزها على

أمثلة الفساد، وسوء الممارسة، وصفقات الملكية المشبوه. فعلى سبيل المثال، صوّر لنا المؤلف توم شارب (Tom Sharpe) في برنامجه الكوميدي شائبة على المنظر الطبيعي (*Blot on the Landscape*)، مخططي المدن على أنهم مرتشون ومضطهدون، ومعرضون للجشع والدهاء. وفي البرنامج الوثائقي التلفزيوني، تم وصف المخططين على أنهم (وقد يكون وصفاً مبالغاً فيه) إداريون بلهاء (القناة الرابعة البريطانية برنامج *Cream Teas and Concrete* لعام ١٩٩١م) وبيروقراطيون علنيون (القناة الرابعة البريطانية برنامج *An Inspector Calls* لعام ١٩٩٦م). إن أسلوب تصوير تخطيط المدن وطريقة عرضه بوسائل الإعلام لم يكونا بالطريقة الجيدة، ولعل ذلك كان من أجل تحديد التغيير في طريقة تمثيل تخطيط المدن بعيداً عن كونه "تهديداً للمجتمع" التي كانت في فترة الخمسينيات والسبعينيات الميلادية، إلى وصف تخطيط المدن مثل "مسوّق مشابك الورق" في فترة الثمانينيات والتسعينيات الميلادية، وقد سارت البيروقراطية العلنية على خطى القوانين والسياسات. وقد ألقى المؤلف والممثل الكوميدي البريطاني بين ألتون (Ben Elton) باللوم على مخططي المدن في إحدى عروضه التليفزيونية من خلال تصوير المخططين على أنهم مجموعة من الهيبيز (hippies) أصحاب الشعر الطويل والمحبين للطبيعة، وهم يقفون حول نموذج لمجسم مشروع عمراني، ويتخذون قراراً لوضع الدوارات في الطرق والشوارع في جميع الأماكن لسبب بسيط وهو "تمهل يا رجل، ها هم قد بدأوا الآن في الدوران أكثر وأكثر، إن ذلك في غاية الروعة!"، وبعيداً عن الصور الكوميدية، لقد كان فهم العامة لتخطيط المدن فهماً مقولباً ومبسطاً بشكل كبير وتعود هذه التصورات القديمة لأكثر من خمسة وعشرين عاماً.

ولم تقدم هذه التصورات إلا القليل لزيادة الثقة لدى أصحاب مهنة التخطيط، الذين كانوا بالإضافة إلى عملهم اليومي، كانوا يعانون من المهمة التي لا يحسدون عليها وهي تهدئة استياءات العامة، ومخاوفهم وخلافاتهم. وليس من الغريب أن ممارسي المهنة

أنفسهم هم الذين بدأوا في التخلي عن استخدام مصطلح "مخططي المدن" في ألقاب وظائفهم، وكانوا يفضلون تلقيب أنفسهم "مخططين" أو "مستشارين" أو "اختصاصي بيئة" أو موظفي الهيئات المحلية". وقد ذكر لي أحد طلاب التخطيط من جامعة هيريوت وات في أدنبره (Heriot-Watt in Edinburgh) تعليقاً قال فيه "نعم، أن تكون مخطط مدن هو أمر محرج إلى حد ما أمام أقرانك. يجب أن تحاول أن تدعو نفسك بشيء أخر". وقد أشار كريغ ماكلارين (Craig McLaren) إلى هذه اللحظة الحتمية في حفلة حينما ألقى أحدهم "السؤال الرهيب": إذاً، ما هو عملك في الحياة؟" وكانت الإجابة "إنني مخطط مدن" فكانت الإشارة للشتائم الساخرة، والغضب من الناس الآخرين الحاضرين (ماكلارين، ١٩٩٧م). فإذا كانت عبارة "تخطيط المدن" قد بدأت لتصبح شائنة ومحرجة في حق العاملين بالتخطيط، وقد لا تربطها أية صلة بنوعية عمل التخطيط الذي نشرف نحن عليه عملياً، فليس من المدهش أن نجد تخطيط المدن وقد أصبح مدعاة للسخرية.

والتخطيط كعملية يعاني من ميراث الصور القديمة، ومن القرارات غير الصائبة، ومن أخطاء التخطيط التخيلي، ومن "جموح البيروقراطية التي جن جنونها"، وفهم يعارض المجتمع. ولكن كمخططين فنحن مصممون أكثر على تقبل الإساءات. وما تقبلنا للتصورات غير الممكنة، وحرصنا على ألا نعترف بأخطائنا بسهولة، إلا بسبب عدم أخذنا الوصف الكافي عن خصائص المجتمع.

ومن الطبيعي أن يتوقع البعض أن الجمعية المهنية ستقبل تحدي تصوّر المجتمع للتخطيط وتوكيده. وعلى سبيل المثال، فقد رد المعهد الملكي للمعماريين البريطانيين بصورة إيجابية وشاملة على انتقادات المجتمع المتفقة مع الانتقادات التي وجهها أمير ويلز (١٩٨٨م) إلى العمارة الحديثة، والتي كان ينظر إليها على أنها فقيرة من الناحية الجمالية (وقد خرج مخططو المدن، وعلى سبيل المصادفة، ولسبب ما، من هذا الانتقاد على غير ذات المستوى من وصمة العار). إلا أن المعهد الملكي لتخطيط المدن لم يبدِ إلا

القليل من الاهتمام في الدفاع عن الحملة العلنية. مما حدا بالمرء أن يتمنى لو أن أمير ويلز قد وجه اهتمامه شطر تخطيط المدن، فقد كان هذا كفيلاً على أقل التقديرات بإثارة نقاش على مستوى عال. فحتى الرؤساء في هذا المعهد وبشكل فردي كانوا عديمي النفع في وصف التخطيط بصورة أكثر إيجابية أمام المتشككين من العامة. وقد كان فرانسيس تيبالدز (Francis Tibbalds) حالة استثنائية بين الرؤساء مؤخراً؛ لأنه كان مستعداً لتوكيد تخطيط المدن بشكل شامل. أما باقي الرؤساء، على سبيل المثال: هايزل ماكاي (Hazel McKay) في عام ١٩٩٣م و توني ستروثرز (Tony Struthers) في عام ١٩٩٧م، فقد كانوا سلبيين في نظري. فحتى حينما يعتقد البعض أن هناك فرصة لمزيد من الحوارات الأكاديمية حول التنمية الفكرية لفكر التخطيط داخل المعهد الملكي لتخطيط المدن من خلال انتخاب مخطط أكاديمي كرئيس (كليف هيج في عام ١٩٩٦م)، لم يكن للتفاؤل أساس يقوم عليه.

وقد أدت السخرية والانتقادات المجتمعية، والمزاح غير المباشر، والضربة السياسية التي تلقاها التخطيط في الثمانينيات الميلادية إلى الاقتصار على الأنشطة غير المثيرة للجدل، والقائمة على العمل المتوازن، وتجنب الحماس الخيالي، كطريقة لمواكبة الانتقادات السلبية من المجتمع للأخطاء السابقة التي كنا نحن- المخططين- المسئولون نها. وقد حاول الناطق الإعلامي الرسمي بالمعهد الملكي لتخطيط المدن مؤخراً وباعتراف الجميع جعل التخطيط مثيراً من خلال "تزيين" التخطيط في عيون الوسائل الإعلامية (تايلور، ١٩٩٧م) مع بعض من النجاح في الصحف والإذاعات الوطنية والمحلية. ولكن يكمن جزء من المشكلة في عدم قدرة المخططين على توكيد وابراز مهنتهم. وكما لاحظ تايلور (١٩٩٧م: ١٨) فإن على "المخططين الاستعداد للقيام والإعلان عن إنجازاتهم."

وصورة تخطيط المدن لدى العامة، وفي الصحف الشعبية وفي الثقافة بحاجة إلى التحسين. وللمرة الثانية، يقوم المخططون بالإشراف على سلسلة من المهام الأساسية في إعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية وفي التغير البيئي، ولكن لم يتم الإعلان عن هذه الأدوار الجديدة بعد بالشكل الكافي لتعديل الصور التي تم فهمها في السابق. إننا بحاجة للتوقف لحظة للبدء في تخطي هذه الجدلية. فالتخطيط كعملية سياسية ونشاط حكومي يقع في قلب التنسيق الحكومي للتغيير. ومع مرور الدولة بالمزيد من التغييرات، ستزيد في الأعوام القلائل القادمة الضغوط على نظام التخطيط البريطاني وتوقعات المتعاملين بعملية التخطيط أن يستطيع نظام التخطيط البريطاني على الوفاء بتوقعات هؤلاء المتعاملين. والجزء التالي ينظر إلى الضغوط والتوقعات المنصبة على تخطيط المدن اليوم كمقدمة لمناقشة شكل التخطيط المزمع تبنيه في الوقت الحالي.

تخطيط المدن كوسيط بين الضغوط والتوقعات المتناقضة

لقد شهدت الفترة منذ العام ١٩٤٧م العديد من التوقعات المختلفة لما يمكن للتخطيط الوفاء به، وما ينبغي عليه القيام به كعملية حكومية، ولابد أيضاً من التفكير بإيجاز في التغييرات المحيطة الرئيسة التي حدثت، ومن خلالها كانت تجرى عملية التخطيط. ومما لا شك فيه أن حكومة العمال بقيادة كليمنت أتلي (Clement Attlee)، في فترة ما بعد الحرب العالمية أثناء الأربعينيات الميلادية، نظرت إلى التخطيط كسلعة اجتماعية، وأن على الدولة مسئولية إعادة البناء المادي، وحماية أفضل ما لدينا من المناظر الطبيعية، وتنظيم التغير المادي والاقتصادي. وقد شهدت فترة الخمسينيات والستينيات، وبداية السبعينيات الميلادية تحول التخطيط ليصبح نشاطاً شاملاً لإعادة البناء، لاسيما في المواقع الداخلية من المدن، من خلال برامج بناء الطرق، وإزالة

المناطق المتدهورة والفقيرة وتطوير مدن جديدة، وتطوير السمة المهنية. وقد تميز عقد الثمانينيات بالتخطيط تجاه السوق، والتخلص التام من السيطرة الحكومية على التنمية العمرانية والاقتصادية والانعكاس الأيدلوجي التام لموقف حكومة أتلي إزاء تخطيط المدن. أما فترة التسعينيات الميلادية شهدت بداية ظهور التخصص في البيئة، وفي أواخر التسعينيات فقد برزت محاولة حكومات ميجور وبلير؛ لتحقيق توازن بين السوق والبيئة في العملية التخطيطية. وقد تعهدت حكومة العمال في الانتخابات التي جرت في مايو ١٩٩٧م بالمزيد من الانفتاح في الحكومة، والإصلاح الدستوري، وربما دور أكبر لتقاليد المنظمة المجتمعية كأيديولوجية رئيسة في السياسة الحكومية، مما ألقى بمزيد من الضغوط على عملية تخطيط المدن والريف التي اتسعت بالفعل.

وحتى لحظة كتابة هذه الأسطر (أكتوبر ١٩٩٧م)، ومهنة التخطيط تحتفل بذكرى مرور خمسين عاماً على قانون تخطيط المدن والريف الصادر لعام ١٩٤٧م. "والاحتفال بذكرى الخمسين" هو في الواقع إحياء لذكرى ظهور كتب القانون والالتزام بالإجرائية في عملية التخطيط، والتحام المهنية مع الإجرائية. وقد كان قانون ١٩٤٧م هو قانون تخيلي، لا يقوم فقط بالتطبيق التشريعي لنظام خطط التنمية، ولكنه إضافة لذلك يجيز عملية التحكم التخطيطية، ويضع تغيير استخدام الأرض في نطاق ملكية أوسع وتساؤلات الأنظمة الحكومية التي تتعلق بالتعويض والتحسين. والتخلي عن جانب التعويض والتحسين من ثلاثي المبادرات التشريعية قد تسبب في ضعف التخطيط التخيلي على مدار الخمسين عاماً الماضية، وفي طريقة أدائها كوظيفة إدارية صريحة. وبدلاً من أن تحتفل مهنة التخطيط بقانون ١٩٤٧م بالحديث عن الخمسين عاماً القادمة (مثل، ملائمة النظام الحالي للتخطيط، والضغوط المتناقضة على التخطيط اقتصادياً ـ اجتماعياً، وبيئياً وسياسياً، وميلاد رؤية تخطيطية جديدة) كان المخططون ينظرون

للماضي ، ولم يكن هناك إلا القليل من النقاشات التي نشأت في المملكة المتحدة للنظر في المستقبل. وقد كان أحدث كتاب لباتسي هيلي (Patsy Healey) "التخطيط التعاوني" (*Collaborative Planning*) (هيلي ، ١٩٩٧م) من الاستثناءات الجديرة بالملاحظة ، على الرغم من أن هذه الأكاديمية المخططة المعروفة لم تدرك المشكلات الأساسية التي تصاحب ترجمة الرؤى إلى حقائق واقعية في مهنة التخطيط النزّاعة للشك والقناعة والتطبيق العملي إلى أبعد الحدود.

والحد من التخطيط كوظيفة مهنية عقب الانتقادات والسخرية التي صاحبت التخطيط الحقيقي للمدن في فترت الخمسينيات والستينيات الميلادية هو أمر موجود الآن ويسير على ما يرام. وقد رضي المخططون بالاستمرار كمديرين في نطاقات ضيقة تماماً ، ولكن العالم تغير تماماً ليس فقط منذ السبعينيات ولكن منذ الثمانينيات أيضاً. والضغط المستمر للاستثمارات الموجهة للداخل والنمو الاقتصادي ، والاهتمام بالبيئة والنهوض بأعباء مستقبل مستدام ، والقيود الموضوعة على استخدام المركبة الخاصة ، والأمور المتعلقة بكيفية الاستفادة من تخطيط المدن لتحقيق مظاهر العدالة الاجتماعية ، كل هذه الأمور شكلت قضايا هامة يتوجب على مهنة التخطيط فهمها بشكل جيد. والمخططون على دراية بهذه الضغوط والتناقضات ، وبالحاجة لدمج هذه الإستراتيجيات السياسية الشاملة في ممارسة التخطيط. ولكن كانت استجابة مهنة التخطيط ، وفي الواقع كانت استجابة الحكومة ، تعديل وتبديل أو ملائمة التغيرات مع قوانين نظام التخطيط الذي يعود لخمسين عاماً مضت. وبالنسبة لقرارات الاستثمارات الموجهة للداخل وإعادة التنمية العمرانية ، فإن هذا قد حدث فعلياً خارج إطار تشريعات التخطيط. وتتمثل الأسئلة التي جميعنا يود طرحها في :

- هل تمكنت العملية الحالية لتخطيط المدن والريف في بريطانيا من تحقيق مقصدها؟

- كيف ينبغي علينا تبني عملية جديدة لتخطيط المدن كاعتراف منا بالأجندة التي تغيرت؟
- كيف نستطيع تأكيد أدوارنا وتصوراتنا وتوقعاتنا كمتخصصين في التخطيط لتقبل تحدي عملية التخطيط الجديدة؟

إن هذه الأسئلة بحاجة للإجابة، ولكنها تبدو أكثر أكاديمية عند وضعها في سياق تشغيل نظام التخطيط الحالي. لماذا؟ لأن عملية التخطيط نفسها، وعلى مدى عشرين سنة ماضية، قد تخندقت في العملية الإجرائية البيّنة.

"الإجرائية الجديدة" لتخطيط المدن في نهاية القرن العشرين

التسليع والتقييس[١٠]

من المتعارف عليه أن إصلاحات رئيسة الوزراء السابقة مارجريت ثاتشر لنظام التخطيط وسياسة التخطيط، لاسيما في الثمانينيات الميلادية، كانت إصلاحات شاملة وأساسية (برينـدلي وأخرون ١٩٨٩م، ثورنلي ١٩٩١م، ألمينداينر و تودور - جونز ١٩٩٧م). وبصورة فريدة، لم يتم تبديل عملية تشريع التخطيط إلى أي مستوى كبير كعمل حكومي محلي، وفي وقتٍ تركزت فيه خدمات الحكومة المحلية لدى السلطة المركزية في مقر الحكومة في وايتهول (رودز، ١٩٨٨م)، تُركت فيه خدمات التخطيط المحلية بدون أية تعديلات كبيرة، بمعني أن قرارات اليوم لا تزال تتخذ من قبل الحكومة المحلية. كما كانت المسئولية عن بعض عمليات اتخاذ القرار بالنسبة للتخطيط والتنمية الاقتصادية من مهمات الحكومة المركزية من خلال آليات الاستئناف والطعون القضائية ومن خلال الحضور الشخصي لوزير الدولة المعني، كجزء مما يسمي بالنظام القائم

(١٠) إذا كان التسليع يعني تحويل القيمة الفعلية والجوهرية لشيء ما إلى سلعة يمكن استغلالها أو تداولها، فإن التقييس يعني تحقيق انسجام ومطابقة للمعايير المطلوبة.(المترجم)

على الاستئناف. وإضافة إلى ذلك، فقد أثرت خدمة التحكم للتخطيط الديمقراطي في المناطق العمرانية بتأسيس شركات تنمية حضرية، مناطق المشروعات ومناطق المشروعات المبسطة والواضحة، التي أزالت وظائف التحكم للتخطيط من الحكومة المحلية أو قلصتها بشدة. إن طبيعة العملية المحلية لاتخاذ القرار لا تزال متسمة بقدر من التعقل والتقدير السياسي والإداري، وهي موجودة حتى اليوم. ولم تتغير كثيراً منذ خمسين عاماً مضت على بدايتها.

ولم يتم أبداً تقييم السبب الحقيقي في أن حكومة ثاتشر لم تلغ أو تستبدل كلياً هيكل أو طبيعة عملية التخطيط بعملية الخصخصة (على الرغم من إهمال الحكومة أية جوانب أخرى للحكومة المحلية). فهل كان السبب أن التخطيط كوظيفة محلية، وخاصة أنظمة التحكم التخطيطية، ينظر إليها في المقام الأول من قبل الحلفاء الطبَعيين لحزب المحافظين كأداة شعبية ـ ناخبي المقاطعات؟ وفي هذا المعنى، لو تمكنت الحكومة من جعل تخطيط المدن والريف أمراً شرعياً لصالح المجتمعات المحلية، فلن تشكل أي تهديد سياسي. ومن ثمّ فكون التخطيط ليس أكثر من خدمة لحماية المجاورات السكنية على المستوى المحلي، سيتم قبوله على أنه القوة التي تحمي حقوق الملكية الخاصة بالأفراد. إلا أنه على المستوى الأقليمي أو شبه الأقليمي (أو بالنظر إلى مقترحات التنمية التي لها آثار على المستوى المحلي أو شبه المحلي)، وجهت الحكومة المركزية اهتماماً كبيراً نحو توجيه تخطيط المدن صوب المركز (بووث، ١٩٩٦م)، سواء من خلال استعمال الحضور الشخصي والزيارة، التأكيد والتركيز على السوق، أو من خلال وضع أجندة التخطيط في أيدي منظمات محلية ديموقراطية غير حكومية وغير مسئولة، مثل شركات التنمية الحضرية. وما تبقى بعد ذلك للحكومة المحلية للقيام به

كان بقايا ، تستخدم لإضفاء الشرعية على القرارات الإستراتيجية التي تم اتخاذها في مكان أخر.

وفي أغلب الأحوال ، كانت بقايا تشريعات التخطيط قد كانت هي الأخرى كافية جداً. فعلى سبيل المثال ، منذ بداية عام ١٩٩١م حظيت أنظمة التحكم التخطيطية كخدمة لحماية المجاورات السكنية ، باهتمام كبير من خلال مؤازرة التقارير الإعلامية واهتمام حكومات ميجور و بلير بمعايير الخدمات العامة. وقد كان السببان المنطقيان لهذا الاهتمام المتزايد: تلك الحالات التي خالفت فيها السلطات المحلية أجندة السياسة التخطيطية للحكومة المركزية (كلوك ، ١٩٩٦م) وتم التشهير بها ، والإعلان على المستوى المركزي بالنسبة لمعايير الأداء في أنظمة التحكم بالتنمية التي ينبغي أن تلتزم بها السلطات المحلية (تودور ـ جونز ، ١٩٩٥مb). وبعبارة أخرى ، وكما تناول ذلك تودورجونز و هاريس (١٩٩٨م) بالنقاش في العمل الذي قاما به ، فإن تأثير حزب اليمين الجديد على تشريعات وأنظمة تخطيط المدن منذ أواخر الثمانينيات الميلادية كان في الأساس أحد أنواع التسليع.

وقد تم توكيد تقييس التخطيط من خلال إعادة ترتيب العملية إلى واحدة تعتمد جداول التصنيف ، ومستويات الأداء ، وقوائم المراجعة ، وأوجه وظيفة التخطيط التي حرص وزراء الحكومة المركزية لحزب المحافظين العمال على إلقاء الضوء عليها لكشف الأداء الضعيف نسبياً من جانب الحكومة المحلية في تحقيق رغبات المواطنين والسوق على حد سواء. وعندما اتضح عدم كفاءة سلطات التخطيط المحلية ، أو عندما فشلت إدارات ولجان التخطيط في مناطق معينة بالدولة في العمل وفق معايير أنظمة التحكم التخطيطية ، تدخلت الحكومة المركزية من خلال الإشارة إلى "الإهمال". ويأتي تفسير الطبيعة التمييزية الخاصة بصنع قرار أنظمة التحكم التخطيطية ـ تأثير السياسات والقيم

في المناطق المحلية ـ بالاشتقاق من الاختيار المنطقي ومن التحيز والتفضيل بين صناع القرار أنفسهم. ولعله بسبب ذلك كانت الصعوبة في تعميم نموذج سياسة التخطيط ـ وتعميم صناعة القرار مع المعايير الوطنية وقوائم المراجعة إذا كانت العملية محلية بالفعل. وبناءً على ذلك، فإننا نقوم بفرض خدمة أنظمة التحكم التخطيطية التي تم نسيانها كوظيفة من أعمال الحكومة. وفي الثمانينيات الميلادية قامت الحكومة بإنعاش الإصلاح الذي قامت به مارجريت ثاتشر لتصبح من الأنشطة المحلية في المقام الأول. إلا أنها في التسعينيات الميلادية تعرضت لإصلاحات جون ميجور وتوني بلير في عمليات التسليع والتقييس المحلية كوظيفة من أعمال الحكومة. لقد كان واضحاً أن النقد كان يهدف لتعريف موظفي سلطات التخطيط المحلي أن عدم تحقيق التوافق مع المعايير الوطنية، سيؤدي إلى التدخل من الحكومة المركزية.

وكما أوجز روب إيمري في موضع آخر من هذا الكتاب، فقد أعيدت هيكلة المؤسسات الحكومية في بريطانيا في التسعينيات الميلادية بطريقة أفضل وصف لها، هو "الإداراتية الجديدة" (كلارك ونيومان، ١٩٩٧م). ولكن عند التحالف مع عملية التخطيط استحوذت هذه الإدارتية الجديدة على المزيد من الأهمية، إذ أن التخطيط كنشاط مهني كان موسوماً وباصرار بطريقة إزدرائية من الناحية الإدارية. وقد تحسر واضعو نظريات التخطيط على الحماس الذي كان عليه ممارسو التخطيط عند تقبل الإجرائية والعقلانية كمبرر لتدخلاتهم في التنمية العقارية والتغير البيئي. وقد أدى إعداد المخططات، لاسيما في فترة الستينيات والسبعينيات، وتبني المخططين آنذاك منهجيات التخطيط العقلاني (فالودي، ١٩٧٣م)، إلى عودة الباحثين الرجعيين في الجانب النظري لانتقاد التخطيط جراء محاولته تجنب السياسات المعنية بضوابط استخدامات الأراضي بشكل يومي (انظر على سبيل المثال، سكوت و روي ١٩٧٧م).

وقد تميزت فترت الثمانينيات باتجاهات قوية للسياسة المركزية وهيمنة السوق. كما كان ينظر إلى إعداد الخطط على أنها غير ملائمة ومزعجة. وقد وجه مايكل هيزلتاين وزير البيئة آنذاك اتهاماً إلى المخططين بأنهم " يحتفظون بالوظائف في خزانات الملفات ويغلقون عليها الأبواب". ثم قامت حكومات ثاتشر بعد ذلك بإعادة توجيه التخطيط كنشاط يخدم السوق، حيث يقل فيه الاتكال على السياسات التشريعية، وعلى الخطط وعلى أطر العمل(ثورنلي، ١٩٩١م). وقد تم اغتيال التخطيط كعملية عقلانية إجرائية من جميع الأغراض والمقاصد.

إجرائية التخطيط الجديدة

لقد ساعد قيام حزب اليمين التالي لمرحلة رئيسة الوزراء السابقة ثاتشر بتسليع أنظمة التحكم التخطيطية، وخلق إجرائية جديدة في التخطيط في التسعينيات الميلادية، حيث كافحت السلطات المحلية وموظفو التخطيط العمراني وثابروا لإيجاد الوسائل الفعالة للتأكيد على أن اتخاذ القرار المتعلق بالمخططات وتشريع الحكومة للتخطيط هو وظيفة أساسية للدولة. وبأخذ إعادة هيكلة عملية التخطيط تلك في الاعتبار، فلابد وأن ينطبع في أذهاننا أن المخططين من القطاع العام قد خفضوا ممارستهم إلى التفكير في تخطيط المدن إدارياً بشكل أكثر وتخيلياً بصورة أقل على مدى السنوات العشرين الماضية عقب الانتقادات الشعبية السلبية لجهودهم، كما ناقشنا ذلك سابقاً. وقد عاد التخطيط لمبدئه الإجرائي الصريح، ولم تعد أنظمة التحكم التخطيطية لشيء إلا للخدمة الإدارية. ومع حدوث تلك التغيرات لتخطيط المدن من قبل القطاع العام، حقق التخطيط التقدمي (تأسيس تخطيط التنمية) نجاحاً كبيراً من خلال الاتحاد مابين المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في فترة الثمانينيات والتسعينيات الميلادية. وما

بقي من تشريعات التخطيط مع دخولنا في الألفية الجديدة يتمثل في وظيفة التخطيط التي تقوم بها السلطة المحلية التي تركز بشكل كبير على التحكم في التنمية.

وهذا الموقف الجدير بالملاحظة يوضح لنا حقيقة أن عملية التحكم في التنمية قد تطورت تدريجياً على مدى سبعين عاماً مضت، ولم تكن جزءاً أصيلاً من التدخل الحكومي الذي كان يسعى إليه الإصلاحيون الأوائل للتخطيط. وقد أشار ستيفن كراو (Stephen Crow)، في ورقة مثيرة في مطلع القرن العشرين، وقت ميلاد وظيفة التحكم في التنمية، أشار إلى أصول أنظمة التحكم التخطيطية على أنها كانت "كالطفل الذي ينمو في البرد"(كراو، ١٩٩٦م: ٣٩٩). ومن المفارقات أنه بنهاية القرن العشرين كان التحكم في التنمية هو الروح التي لا غنى عنها في عملية التخطيط، فالطفل لم يكتف بأن كبر ونضج، ولكنه أصبح يشكل خطراً من فرض سيطرته على البيت كله. وفي إعادة الهيكلة تلك لم توضح أصولها ما هو الخطأ، وإن وجد، فهو أمر حتمي. وأما نحن فنواجه خطر الانزلاق في الأخدود إذا ما صدقنا أن أنظمة التحكم التخطيطية هي تخطيط.

وقد كان موظفو التخطيط هم الأكثر قناعة لاتباع سياسة الحكومة المركزية وتوجيهات وإرشادات هيئة المراجعة والمراقبة (Audit Commission) لضمان استمرار أنظمة التحكم التخطيطية كوظيفة مهنية. وكما ذكر هاوتون (١٩٩٧م)، فإن قبول المخططين لمؤشرات الأداء يتفق مع التركيز الطويل على عملية التخطيط بدلاً من التركيز على النتائج والتأثير المحتمل لقرارات التخطيط (هاوتون، ١٩٩٧م: ١). وقد كان السياسيون المحليون أيضاً مؤيدين لمزايا أنظمة التحكم التخطيطية تلك؛ لأنها تضمن استمرار عملية صناعة القرار المحلية، ومبرراً للحكومة المحلية. وقد كان الأعضاء الشعبيون ممن تساووا في المغالاة في تأييد التحكم في استخدامات الأراضي، لأنها واحدة من المجالات القليلة في التخطيط التي ربما قد سمعوا بها. بل وبإمكانهم أن

يجعلوا جميع أسباب معيشتهم تتأثر بأنظمة التحكم التخطيطية ، بأن يتأثروا مادياً بالتنمية المجاورة لهم، وبأن يتم رفض طلباتهم للرخص التخطيطية، ومن خلال قيام السلطات المحلية بتنفيذ قرار ضد التنمية غير المرخصة. وإضافة إلى ذلك فقد يكتشف بعض السكان أن أنظمة التحكم التخطيطية لا تساهم بشكل مباشر في حماية الحقوق الخاصة بممتلكاتهم الفردية أو الرفع من أسعار عقاراتهم، من خلال أنظمة تحديد مناطق الحفاظ العمراني للمباني المدرجة للحفاظ عليها (لاركهام، ١٩٩٦م).

وعلاوة على تسليع أنظمة التحكم التخطيطية على المستوى الوطني، فقد تأثرت أيضاً العملية السياسية المحلية لصناعة القرار في التخطيط بزيادة أعداد الموظفين المفوضين الموجودين في سلطات التخطيط المحلي (فليمينج و شورت ١٩٨٤م، هاريس ١٩٩٦م). وأهم أغراض الموظفين المفوضين تمثلت في :

١- زيادة تسليع التخطيط محلياً.

٢- توكيد تقييم محسَّن لجداول التصنيف كالخدمات العامة تمشياً مع ميثاق المواطنة.

٣- الحد من صلاحيات الأعضاء في عملية التحديد.

٤- زيادة المنظور الفني لعملية التحكم في التنمية.

ومن ثمّ، فإن تسليع أنظمة التحكم التخطيطية يظل متروكاً لحكم العامة، إلا أن هذا قد حدث في إطار تحدد باستمرار على أنه أمر رئيس من جانب، ومن الجانب الآخر من خلال تهميش السياسيين للآخرين (أليندراينر ١٩٩٦م، تودورجونز ١٩٩٧م، ثورنلي ١٩٩٦م). وقد اقتصر موقف العامة والسياسيين والمخططين من السلطات المحلية تجاه التخطيط على إدراك فعالية المعايير، وكفاءة الإدارة وضوابط أعمال الأفراد الآخرين.

وقد كانت مكانة تخطيط المدن، كوسيلة سياسية للتوسيط بين إعادة الهيكلة الاجتماعية والاقتصادية وبين الوعي البيئي، بمثابة الصعاب التي لم يتم تخطيها في

بريطانيا منذ النقد اللاذع لحكومة ثاتشر في فترة الثمانينيات الميلادية. وقد انحصر التخطيط في عملية بيروقراطية لسن الأنظمة والضوابط التي تم فيها التقليل من أهمية السياسة لصالح الكفاءة التنظيمية. وقد ضاع "الشيء التخيلي" وهو مفهوم انبثق منه تخطيط المدن والريف كنشاط مهني في السنوات الأولى من القرن العشرين، إلى حد ما نتيجة للإجراء التشريعي، وعزم حزب اليمين الجديد على تقييس وتسليع التخطيط كخدمة عامة، والتمرد الفردي للمخططين. فلم يكن تخطيط المدن من الأنشطة المهنية أو السياسية: وإنما هي تكنوقراطية منتشرة ومقتسمة بين القطاعين العام والخاص.

فهم وإدراك القطاعين العام والخاص لتخطيط المدن

إدراك وخيبة أمل

لقد كان التخطيط كنشاط مهني كالطفل وسط تسوية سلمية لحالة طلاق. حيث قامت الحكومات المتتالية بسلب القطاع العام وهو أحد والدي تخطيط المدن ليصبح نشاطاً تنظيمياً وإجرائياً وبيروقراطياً. وفي أنظمة التحكم التخطيطية، فإن إعادة الهيكلة حدثت من خلال التسليع والتقييس. وفي عملية وضع المخططات تسببت عملية إعادة الهيكلة في خلق نهضة جديدة في نشاط تخطيط التنمية، ولكن هذه العملية حدثت هي الأخرى طبقاً لعدد من جداول المراجعة، وموجهات التخطيط الوطني والإقليمي وتوحيد إرشادات الممارسة الجيدة، وقد كان هدف الجميع خلق نوع من التناغم.

وفي تلك الأثناء قام القطاع الخاص كأحد والديّ التخطيط بتوكيد نفسه كنشاط تنموي ترويجي ومتطلع إلى المستقبل، من خلال انخراطه في مشروعات البناء المحلية والإقليمية وشبه الإقليمية الهامة. وقد قامت عمليات التجديد في المناطق الداخلية من المدن، واكتمال منافذ البيع بالتجزئة بوسط المدينة، وبناء المشاريع المدنية التي يتم تمويلها عبر مؤسسة اليانصيب الوطني بالمملكة المتحدة، أو هيئة الألفية بإعطاء قوة دفع

جديدة لعملية التخطيط. إلا أن التخطيط في القطاع العام لم يستلم وساماً شعبياً بسبب تلك التنمية. وقد قام العديد من تلك المشروعات نتيجة الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ولكنني متيقن من أن معظم أفراد المجتمع لم يقتنعوا بعد بهذا الجانب من عمل سلطة التخطيط المحلي. وعندما يطلب منهم التفكير في عمل المخطط لمجالسهم المحلية، فإنهم لا يرون إلا المتحكمين في عملية التنمية.

وقد قام المؤلف بعمل تحليل بسيط للوجهات المفضلة مهنياً لطلبة التخطيط الذين التحقوا بالبرنامج الأكاديمي للتخطيط في قسم تخطيط المدن والأقاليم بجامعة كاردف (Cardiff University)، فأظهر ما يزيد عن ثلاثة أرباع الطلاب عن نيتهم العمل في القطاع الخاص. وقد كان من أسباب هذا التفضيل: أن العمل في القطاع الخاص أكثر إثارة من المجال الاستشاري، الحصول على رواتب أعلى من القطاع العام، الوصمة البارزة التي التصقت بالحكومة المحلية، والبيروقراطية الواضحة والضجر المصاحب لعملية أنظمة التحكم في التنمية. وقد اعترف بعض الطلاب أيضاً بالعجز الواضح في تعزيز وتنفيذ البرامج البيئية (وهو السبب في اختيارهم دراسة تخطيط المدن) في سلطات التخطيط المحلي. ومن ثمّ، فلم يكن بالإمكان رؤية جانب القطاع العام في عملية التخطيط على أنه المكان الممتع بصورة خاصة للحصول على عمل فيه، كما أن مهام التخطيط به تخلو من التنوع والإثارة والتحدي.

وعلى الرغم من بساطة هذه النتائج إلا أنه قد ترتب عليها انشقاق واضح في مهنة التخطيط، وقد يذهب المرء لأبعد من ذلك بأن يقترح أن المخططين الجدد بدأوا في الاختيار بشكل غير مباشر بين مهن التخطيط تلك التي يعتبروها مهنية إلى حد ما في أنشطتهم. وقد لا يستطيع المخططون الذين يعملون بالفعل في هيئات التخطيط المحلي التعرف على هذا الفارق، إذ أن التخطيط في القطاعات العامة قد لا يكون بالإثارة والمتعة نفسها التي عليها نظيره في القطاع الخاص. ولكن، هل هذا بالأمر الهام؟ على

أية حال، لا زال التخطيط من الأنشطة المهنية. وتكمن خطورة الاختلاف بشكل أكبر في أنماط التوظيف في المستقبل، ومكانة التخطيط كخدمة عامة (في مقابل الخدمات الخاصة) تحتفظ بدرجة من الاحترام. وسواء مثلت أراء طلاب كاردف الاعتقادات السائدة بشكل كبير أم لم تمثلها، فلا شك أن الشعور الذي التصق بجناحي المهنة قد تغير بشكل كبير على مدى الأعوام العشر الماضية. فتخطيط المدن كنشاط حكومي، وخاصة وظيفة التحكم في البيئة، ينبغي دعمه لكي لا يعاقب بتحويله إلى نشاط من الدرجة الثانية. وإذا ما اعتبرت الاستشارات من قطاع التخطيط الخاص على أنها الفئة الأولى (كالدرجة الممتازة في كرة القدم)، فسوف ينظر مخططو المستقبل إلى عملية تخطيط المدن التي تتم بواسطة سلطات التخطيط المحلية على أنها الدرجة الثانية.

ولا يوجد احتمال أكيد على عودة تخطيط القطاع العام للمدن لمكانة التنمية الشاملة التي كان عليها في فترة الستينيات والسبعينيات الميلادية، إذ أنه قد أصبح خدمة في صورة سلعة، وعامل مساعد لخدمة السوق. ولكن إذا تقبلت مهنة التخطيط والمخططون الأفراد هذا الدور الذي تم تعريفه من جديد بابتهاج ولهفة، فحينئذ قد آن الأوان لأن ينعكس ذلك على الحالة المهنية للتخطيط وبالطبع على تفردها كما يؤيد ذلك بعض المعلقين (مثلاً، إيفانز ١٩٩٥م، إيفانز و رايدن ١٩٩٧م). ومبعث اهتمامي بهذه النقطة هو اللامبالاة التي أبداها المخططون الحاليون من القطاع العام تجاه إعادة توكيد التخطيط كشيء أكثر من أن يكون أدلة قانونية وضوابط تنظيمية (وقد تكون على سبيل المثال، كقوة المحافظة على البيئة، أو كعملية العدالة الاجتماعية)، وخريجو أقسام التخطيط الجدد إما أنهم سيكونون محبطين نتيجة النمو المدائم وعلى نحو متزايد في هيئات التخطيط المحلية تجاه المهارات التقنية، وإما أنهم سوف ينخدعون ويصدقون أن العمل طبقاً لكتيبات التصور المسبق والمعايير الفنية هو تخطيط المدن بحد ذاته مع فرصة ضئيلة للتفكير في تنفيذ (أو تعزيز) المزيد من الأساليب المبتكرة للتخطيط.

قلق العامة واستجابة المخططين

قامت أقسام المعهد الملكي لتخطيط المدن، نفسها للأسف، بتخليد صورة التخطيط على أنه نشاط فني غير سياسي يعمل تحت قيود القوانين والأنظمة. وقد سعى مارتن برادشو (Martin Bradshaw) الرئيس السابق للمعهد بهمة؛ لإقناع الحكومة لوضع قوانين وتشريعات في بداية التسعينيات لحماية المخططين من القرارات غير الصائبة للسياسيين المنتخبين، في الوقت الذي كانت فيه قرارات سلطات التخطيط المحلي تعطي سبباً للاهتمام بها. ولحسن الحظ لم تقم الحكومة بالموافقة على هذه الحملة. ولكنها توضح كيف أن المعهد المهني ينظر إلى أنظمة التحكم التخطيطية والقائمين عليها على أنهم مستقلون "أكفاء" مجردون عملياً من السياسيات والجوانب الفنية في وجهات نظر استشراف المستقبل. وهذا الميل تجاه التعرف على ممارسة القطاع العام للتخطيط كنشاط مهني فني مستقل عن المسار السياسي المحلي لا يعكس بدقة العملية الحقيقية لتخطيط المدن والريف. كما أنها تقول الكثير عن نظرة المعهد للتخطيط على أنه قد (لا) يكون عملية ديمقراطية شرعية، تعتمد على الرأي العام، بل نشاط غير نفعي لا ينبغي أن يتأثر بالانفعالات الاجتماعية أو البيئية أو السياسية.

وفي حلقة النقاش التي عقدت مؤخراً للممارسين المهنيين في أدنبره، قمنا فيها بمناقشة مستقبل التخطيط، وسألت المشاركين عن رأيهم تجاه تعزيز المشاركة الشعبية في العملية، من خلال اتخاذ المزيد من إجراءات التخطيط المبتكرة التي ركزت على المجتمعات، ومن خلال تنمية المشاركة الشعبية الحقيقية بدلاً عن إستراتيجيات المشاورات العامة. وقد أظهرت تعليقاتهم وجهات نظر تكنوقراطية. ولم تكن الأغلبية في صالح زيادة المشاركة الشعبية، ومن بين التعليقات: "أن العامة ليسوا مهتمين بالمشاركة"، "إنها مضيعة للوقت"، "لقد انتخبنا السياسيين لذلك، وليست هناك حاجة لمشاركة العامة". فإذا كانت وجهات النظر هذه تعكس أراء أهل المهنة بشكل كبير(وقد

لا تكون كذلك)، فحينئذ سيؤمن المخططون تماماً بالديمقراطية المُمثّلة، وليس بالديمقراطية القائمة على المشاركة. ومما لا شك فيه، أن التخطيط عمل سياسي، ويعتمد على الشراكة التي بين المهنيين والسياسيين والعامة. ولكننا نواجهه خطورة تقديم نقاش "مخلد ذاتياً"، من خلال عزل مخططي القطاع العام لأنفسهم ولواجباتهم عن باقي المجتمع في انعزال رائع. ولن يتم إدراك فرص عرض المزيد من الأشكال المبتكرة والتعاونية من التخطيط للعامة (هيلي، ١٩٩٧م) حتى يتم تغيير هذه النوعية من وجهات النظر في مهنة التخطيط.

وحيث إن أنظمة التحكم التخطيطية تكشف الملاحظات المختلفة لمتخذي القرار المعنيين، فكلٌّ من المحيط الإداري، والسياسي، والاجتماعي للتشريعات التخطيطية بحاجة لأن تؤخذ بعين الاعتبار في النقاشات حول شكل وطريقة تقديم العملية في المستقبل. وبدون أخذ ذلك بشكل سياسي أكثر واقعية ومنظور ديمقراطي لتخطيط القطاع العام، إضافة إلى خيبة أمل العامة والبيئيين والسياسيين على المستوى المحلي فمن المحتمل أن تتعزز الهيمنة التكنوقراطية لتخطيط المدن إلى أبعد الحدود. إن الإفراط في تقييس أنظمة التحكم التخطيطية المحلية قد يدعم فقط تجديد الإستراتيجيات السياسية المتشعبة محلياً من جانب سلطات التخطيط المحلي غير الممثلة عند محاولتهم "للقيام بشيء خاص بهم" وتوفير مطالب سكانهم المحليين (كلوك ١٩٩٦م، تودورجونز ١٩٩٥م، تودورجونز و هاريس ١٩٩٨م). ومن الممكن أيضاً زيادة درجة تأثير "الإجراء المباشر" الذي قامت به مجموعات العمل العامة والبيئية عند رفضهم لأن يتم إهمالهم في جدول زمني دقيق للمشاورات العامة وسعيهم لأن يكون لهم صوت مسموع وبشكل جازم عبر القنوات الأخرى.

وسواء أكنا مؤيدين لإجراءات سوامبي (Swampy)، وهو بيئي ترس نفسه في أنفاق ذاتية التكوين أسفل مسار الطريق الجانبي لمدينة نيوبري (Newbury) في مقاطعة

بيركشاير (Berkshire) في منتصف التسعينيات الميلادية كاحتجاج منه على بناء الطرق والتخريب البيئي، إلا أن هذا الإجراء المباشر قد جذب انتباه الإعلام واهتمام العامة ورجال السياسة. وقد يتساءل أحدهم عما إذا كان المزيد من الشكاوى والاعتراضات المكتوبة رسمياً من جانب العامة كجزء من الممارسات الشعبية القائمة على المشاورة قد تحدث اهتماماً مماثلاً. وإذا ما تراجع مخططو المدن لأبعد نقطة خلف الستار المهني والفني، فسوف تتقلى صورة أدوار المخططين مزيداً من الضرر.

وهناك العديد من المخططين الممارسين والملتزمين بتجديد خطط ونماذج المشاركة العامة (على سبيل المثال: المحاولات التي حدثت من جانب منتزه بريكون بيكونز الوطني، مجلس منطقة جنوب سمرست [Somerset] ومجلس مقاطعة تونتن دين [Taunton Deane]). وهناك العديد من هيئات التخطيط المحلية التي التزمت بالمعايير البيئية (مثل مجلس مدينة بريستول، ومجلس مدينة أدنبره، ومقاطعة كيركلي الحضرية [Kirklees]). ولكن في مثل هذه الحالات خرجت المبادرات من أفراد وسلطات محلية فردية، إذ لم يوجد هناك موجه من مخططي السلطات العليا للعمل في هذا الطريق، ولم يكن هناك مخططون مقتنعون بمدى الحاجة المهنية الخاصة للاستجابة. وبدلاً من ذلك تطوروا كمحاولات محلية منعزلة – ولكنها مقبولة – لتصبح أكثر ابتكاراً، فشكراً للشراكة التي كانت بين المخططين ورجال السياسة والعامة. وفي العديد من السلطات الأخرى، كان المخططون الأفراد مهتمين أيضاً ولكنهم عجزوا عن تحقيق رؤيتهم، فشكراً للاتجاهات السياسية وعدم القدرة على تغيير فهم زملاء المهنة لمهام عملهم. ومع دفاع كل من الحكومة و المعهد المعني بالمهنة عن أسلوب تقليل دور المشاورة الشعبية في التخطيط إلى "أدنى حد ضروري"، لن يمكن التوسع في خطط الابتكار والابداع للمزيد من هيئات التخطيط المحلية في بريطانيا، على الرغم من الاحتمالية الحالية لحدوث ذلك.

تخطيط المدن والصفات المهنية: التنازل الفكري العقلاني

الرؤى التخيلية والمذهب العقلي المهني[١١]

تخلو الأدبيات الحالية الخاصة بالعملية التخطيطية من النقاشات حول دوافع، وسلوك وإدراك موظفي التخطيط الأفراد. ويبدو أن الأكاديميين البريطانيين والمحللين السياسيين قد قرروا أن العوامل الفردية لعملية صنع القرار التخطيطي ليست بالأمر الجدير بالاهتمام، باستثناء واحد أو اثنين من التقارير الجيدة (مثلاً، ريد ١٩٨٧م، توماس و هيلي ١٩١م). وهذا يناقض بوضوح الوضع في الولايات المتحدة الأمريكية حيث كتب الأكاديميون والممارسون، وعلى نطاق واسع، عن المعضلات التي تواجه التخطيط كأفراد (انظر على سبيل المثال، فورستر ١٩٨٩م، هوتش ١٩٨٤م). وفي بريطانيا لم نستطع أن ندرك حقيقة أنه ليس كل المخططين سيرغبون في العمل طبقاً لأنماط تم تقييمها، وقد يحتاج بعضهم إلى العمل بشكل أكثر إبداعاً عما تشجع عليه عملية التخطيط المعاصرة. ولكن بالقليل من النقاش حول هذا الموضوع وعن حقيقة أن التخطيط في المملكة المتحدة قد تم تسليعه، وقد أصبح تقييس الدوافع والفهم الإدراكي لموظفي التخطيط الأفراد (لاسيما الأعضاء الجدد في الخدمة) نتيجة واضحة، كما أنها تتفق مع قوائم المراجعة الوطنية، والسياسات والخطط المقيّسة، والسابقة القانونية. وفي الواقع، هي ليست طقوس تقييسيّة محددة، وإنما على العكس، فهي سلوك لامبالٍ من جانب موظفي التخطيط المهنيين تجاه التفكير حيال الدور الذي يقومون به، وكيف أن "المسألة المحلية" (بمعنى: الظروف المحلية التي قد تتضمن المبادرات البيئية المحلية) قد

---

(١١) المذهب العقلي هو المبدأ القائل بأن المعرفة مستمدة فقط من العقل المحض، ومن خلال ذلك يتم الانصراف إلى النشاطات العقلية. والعقلاني هو كل ما ينبع من العقل ويتطلب استخدامه فيه على نحو إبداعي لا من العاطفة أو الخبرات المتراكمة. والمهني هو من يشتغل بمهنة تقتضي ثقافةً أو علماً، وتصبح مورداً للرزق.(المترجم)

تتطلب أسلوباً آخر بالنسبة لجدول الأعمال الوطني. وكما ذكر ماكونيل (McConnell) 1981)م: ٧٤) في كتابه نظريات التخطيط (*Theories of Planning*):

> إن المشكلة بين نظرية التخطيط وتطبيق التخطيط، وخير مثال عليها أنظمة التحكم في التنمية، هي أن موظفي التخطيط من ذوي الخبرة نادراً ما يوجهوا سؤالاً لأنفسهم عن سبب ما يقومون به.

ويؤكد كلٌّ من ريد (١٩٨٧م) و هاوتون (١٩٩٧م) على أن لدى المخططين نقصاً في الفضول العقلي والاهتمام بالعلاقة التي بين قرارات التخطيط وبين نتائجها. ويشجع تسليع أنظمة التحكم التخطيطية المخططين على التخلص من الطريق السهل والتركيز على معايير الأداء، بحيث تصبح أقل خيالية، وأكثر عملية، ومتميزة إدارياً. وفي غضون ذلك، فإن الاستمرار في أنظمة التحكم التخطيطية ككيان مهني يحدث بدون أي تساؤل. ويقترح أعضاء مهنة التخطيط، بل والمعهد المعني بالمهنة نفسه، يقترحون أن يقدم التخطيط أثناء تلك الاستمرارية شيئاً مبدعاً. وفي أرض الواقع لا يعدو التخطيط أن يكون فرضاً لمجموعة من الأفكار التقادمية، فهو فرض لضوابط وأنظمة تحكم في المكان بواسطة مجموعة من كتب وأدلة قانونية. بحيث يتمكن أي فرد كان من تطبيق مجموعة من القرارات أو السياسات، أو العمل بطريقة معينة حسب الحاجة، ولكن هذا التطبيق في حد ذاته لا يتفق مع أي مهارة مهنية معينة. ويتساءل قلة من المحللين عن إعادة الهيكلة القائمة على المركزية على الأقل بسبب أنه ليس في صالح أحد أن يثقب القارب. وخلال الثمانينيات الميلادية نجا التخطيط من حالة الشك، ولم تكن المهنة بالحالة التي تسمح لها بدفع القيود التخطيطية بعيداً خشية أن يتم إضعافها

سياسياً. وهذا أمر مفهوم، وبالفعل جدير بالثناء، ولكن صاحبه نقاش مكبوت. كما أشار إلى ذلك إيريك ريد (١٩٨٧م: ١١٥):

> لو أن صياغة السياسة العامة وتفسيرها عهد بهما إلى المجموعة المهنية للتخليد الذاتي، أستطيع أن أستنتج (خاصة إذا ما كانت هذه المجموعة تعتبر نفسها "مهنة") من المحتمل أن تكون النتيجة تنمية المناخ الفكري المنغلق الذي لن يسمح فيه إلا بانتشار الملاحظات التي تدعم مصالح هذه المجموعة.

وقد أُتهم المعهد الملكي لتخطيط المدن بالتنازل الفكري العقلاني على مدار السنوات العشر الماضية في المملكة المتحدة. فلا هو أبدى اهتماماً بتنمية الفكر التخطيطي ولا أبدى اهتماماً في دعم النقاش حول الأسئلة الهامة والأهداف العامة للتخطيط؛ وإنما عمل فقط بنشاط وعلى نحو متنامٍ من خلال التعليق على "أحدث الوسائل السياسية" و "المبادرة الحالية" أو "الأجندة المقترحة". وعقب اضطراب العلاقة بين التخطيط والسياسة في فترة الثمانينيات تراجع المعهد الملكي لتخطيط المدن ليحتل مكانة لا تشكل أي تهديد. بل ذهب لأبعد من ذلك فتنازل عن مجلته العلمية الفكرية *المخطط* (The Planner)، والتي من خلالها يتم تشجيع أعضاء المعهد الملكي لتخطيط المدن على التعليق بشيء من التفصيل على المكانة المستقبلية للتخطيط في الدولة والمجتمع. وفي عام ١٩٩٣م انتهت فرصة الأعضاء لتخيل المكانة الإستراتيجية للتخطيط عندما اختفت مجلة المعهد الملكي لتخطيط المدن من على الأرفف لذريعة مالية، وتم استبدالها بنشرة إخبارية أسبوعية متخصصة. وطوال الأعوام الأربعة الماضية، كان هناك فرص قليلة أمام أعضاء هذا المعهد المعني بالمهنة لعمل تعليقات نقدية وجادة عن المكانة والاتجاه المستقبلي للتخطيط كل على حده في المملكة المتحدة، وبشكل استثنائي عند وجود تغييرات جذرية على الصعيد السياسي، والاجتماعي الاقتصادي، وعلى الصعيد

البيئي والدستوري. بل إن المعهد الملكي لتخطيط المدن نفسه يبدو أقل اهتماماً في القيام بهذه المهمة، وهو موقف غريب على اعتبار رغبته المزعومة لضمان التعجيل بـ "الفن والعلم في تخطيط المدن".

ولن تستمر مهنة بكامل قواها إلا إذا تشجع الجدل الفكري على نقاش مستقبلها. وقد بدأنا مرحلة تحول في المملكة المتحدة يحتاج فيها التخطيط بشدة كوظيفة مهنية أن يتم إعادة النظر فيه. وإذا لم يبدأ المعهد الملكي لتخطيط المدن والشخصيات التخطيطية رفيعة المستوى الأخرى في معالجة هذه الأسئلة العامة عن دور التخطيط في المملكة المتحدة، مع دخولنا للألفية الجديدة، فسوف يبدأ العديد من أعضاء المعهد المعني بالمهنة وخاصة الأجيال الجديدة من المخططين ـ كخريجي الجامعات والطلبة الحاليين في الجامعات ـ بطرح المزيد من الاستفسار عن قيمة أن يكونوا أعضاء في تلك الجمعية المهنية.

فطلبة التخطيط، المفكرين منهم، والمستمتعين بالتخطيط لأقصى الحدود، والمتحمسين لممارسة وتعلم التخطيط والذين اختاروا تخصصهم في التخطيط بالجامعة للمساهمة بشكل مميز في التغيير البيئي وتنظيم البيئة والتحكم فيها لصالح المجتمع، قد ينتهي المطاف بهؤلاء الطلبة إلى خيبة أمل شديدة حال اكتشافهم للفروق الدقيقة عند ممارسة التخطيط مباشرة: "... وكلما زادت الموهبة، وكثرت الأفكار القائمة عليها، تجد أن التخطيط مخيب للأمل وقد تغادر" (ريد، ١٩٨٧م). وقد كتب ريد أنه منذ ما يزيد على عشر سنوات مضت والحال على ما كان عليه. وعند اكتشافهم للكابوس البيروقراطي الذي قد يتمثل في الحكومة المحلية، التي تقع عليها مهمة التخطيط، والبيروقراطيين المعقدين والآلة الإدارية الحكومية، حينئذ يكون الإحباط بالنسبة لهؤلاء الأفراد المنقادين فكرياً بصورة كبيرة أوضح من النجاح. إذ إنهم سيجدوا أن رؤاهم الشخصية عن الحماية البيئية والتنمية المجتمعية لا يمكن تحقيقها على أرض الواقع بسبب

التخندق على الذات من قبل المعهد الملكي لتخطيط المدن، ونقص المناقشة الفكرية العقلانية ورفض الاعتراف ومناقشة التغيير من جانب المخططين الحاليين.

التغيّر المستقبلي وتطوير الرؤية التخطيطية

لم تضف مراجعة نظام التخطيط في بريطانيا في التسعينيات الميلادية إلا خلاصة فحوى لرؤية التخطيط كمسيطر إجرائي. إن الاهتمام الكبير تجاه أداء مؤشرات صناعة القرار لإدارة أسرع وأكفأ، ولتعميم جداول فعالة لسلطات التخطيط على المستوى المحلي، ولإصدار "وثائق التخطيط" التي تبيّن للعامة وقطاع الأعمال الحقوق التي ينبغي أن يتوقعوها من إدارة التخطيط المحلي، مما يضمن أن قرارات التخطيط تُتخذ وفقاً للخطط والسياسات، فكل هذه الأمور كانت من القضايا المرتبطة بالكفاءة الفنية وحرية التصرف إدارياً. ولابد من اعتبار السيطرة التكنوقراطية على التخطيط في فترة التسعينيات في عهد رئيسي الوزراء جون ميجور وتوني بلير كالتزام جديد بالإجرائية، في حين أنها ليست أكثر من استمرار عملية تسليع أنظمة التحكم التخطيطية بدون نقاش موسع حول الأهداف الإستراتيجية للتخطيط في التغيير الاقتصادي ـ الاجتماعي والبيئي (تودورجونز وهاريس، ١٩٩٨م).

وتلخص لنا كتابات نادين و داوك (١٩٩١م: ٣) في بداية التسعينيات ذلك بشكل جيد جداً:

> تعرض الدور الذي يقوم به المهنيون وسلطة الخبرة المهنية... لتحدٍ، وقليل من النجاح. وبالنسبة لمخططي المدن، فقد كانت النتيجة عقد من الزمن تميز بالشك حيال تنظيم مهنتهم والمشكلات الكبيرة التي تتعامل معها.

ويحدث الشيء نفسه اليوم مع دخولنا للألفية الجديدة. والاختلاف فقط في تعريف الذات. وقد كان مبعث الشك والتهديد في فترة الثمانينيات متمثلاً في حكومة تواقة للحد من دور الدولة بالإضافة إلى الروتين الحكومي للتخطيط. أما فترة التسعينيات، فقد شهدت نهضة في حظوظ التخطيط مع القيام بدور تشريعي في عملية التحكم بالتنمية ووضع المخططات. وقد كان التهديد والشك في الأعوام الثمانية الماضية بمثابة الفجوة الفكرية التي أحدثتها قلة أو عدم مناقشة الأهداف الإستراتيجية في التغيّر الاجتماعي ـ الاقتصادي، وقناعته الواضحة لأن يحول نفسه لشيء لا يعدو أن يكون عملاً يقوم على البيروقراطية، والبراغماتية العملية، ومحدودية المهارات، ويختبئ خلف لقب مهني.

وبريطانيا على وشك اجتياز فترة تغير هائلة. وسوف يطالب الوعي العام المتزايد بيئياً بسياسات بيئية لحقولنا الخضراء ومناطقنا الطبيعية. وليس بإمكان الفرص الحالية التي أتاحت للعامة الفرصة لأن يعبروا عن رأيهم فيما يتعلق بالبيئة ضمن عملية تخطيط المدن، أن تقف بلا حراك، كما فعلت طوال خمسة وعشرين عاماً. فإذا بقي تخطيط القطاع العام للمدن هو الوسيلة التي من خلالها يتم حماية البيئة وتنظيم التنمية، فنحن بحاجة لتوجيه التغيير نحو ممارساتنا.

والإصلاح الدستوري هو الآخر تغيير في غاية الأهمية سوف يؤثر على نظام التخطيط البريطاني مع إمكانية (وربما حتمية) تجزأ عملية التخطيط الوطنية من خلال إنشاء البرلمان الأسكتلندي وجمعية التشريع في ويلز في عام ١٩٩٩م، وإيجاد الجمعيات الإقليمية في الأقاليم الإنجليزية فيما بعد الألفية. وعلاوة على ذلك، فإن توقع اندماج أوروبي أكبر في مصطلحات التخطيط المكاني (وتطوير منظور التنمية المكانية الأوروبية) قد يفرض إمكانية بحث الاستمرار أو التكيّف مع أو الإلغاء لشكل نظام التخطيط

البريطاني في ضوء أنظمة تخطيط شركائنا الأوروبيين، وآليات التمويل الأوروبية التي تم إعدادها على حدود لا تشبه حدودنا الإدارية التقليدية.

وفي الوقت الحالي، يقع التخطيط في المملكة المتحدة في مكانة غريبة جداً. فعلى اعتبار أنه أداة سياسية، تستخدمه الحكومة في حل ثلاث معضلات متناقضة ـ التنمية الاقتصادية، والحماية البيئية، والعدالة الاجتماعية. وعلى اعتبار أنه أداة إجرائية، فإن عملية التخطيط البريطانية في وضع منهار؛ حيث إنها تشتت بين أقاليم في غاية الاختلاف والتميز في المناطق الريفية، بينما على المستوى الوطني فهي مجبرة (أو تم إجبارها) لطاعة الاتحاد الأوربي. ولن يتمكن نظامنا الحالي لتخطيط المدن والريف من التصدي ومقاومة هذه الضغوط لفترة أطول. ولكن بشيء من القلق، هناك القليل من النقاش الذي يحدث الآن حول مدى تأثير هذه التغييرات الكبيرة على نظام تخطيط المدن والريف الذي عفى عليه الزمن منذ خمسين عاماً. كما أشارت إلى ذلك مؤخراً جانيس مورفيت (١٩٩٦م: ٥٥)،

> يمثل معدل التغيير في تطوير الآراء حول مستقبل نظام التخطيط المكاني في العام الماضي تحدياً. إلا أنه من المحتمل أن يفرض العام القادم المزيد من التغيير. والقضايا بالنسبة لنظام المملكة المتحدة من الأمور الجوهرية الهامة وبحاجة لأن يتم نقاشها. أما في الوقت الحالي، فيبدو أن هناك إدراكاً أقل بهذه المقترحات أو اهتماماً أكبر بنتائجها في الواقع.

وهذه فرصة لمخططي المدن للبدء في توكيد أنفسهم ومهامهم في نقاش فكري أوسع يتعلق بالتوجيه الإستراتيجي لمستقبل الوطن. ولن أدعي هنا أي حق للإصرار على أن المخططين يقومون بذلك؛ ليشجعوا أقرانهم فحسب على التفكير فيما إذا كانوا يريدون تبديل هذه الوظائف والنقاش في مزايا وسلبيات التغيير.

ومن وجهة نظري، فإنه لن يكون بوسع المخططين المماطلة في اتخاذ القرار، إذ إن إعادة هيكلة الحكم والتغيير الدستوري يعنيان أن لديهم الفرصة لتحديد الإطار المستقبلي لتخطيط المدن، ودوره، وبشكل غير مباشر، حالته مع أفراد المجتمع. وفي الحقيقة، فإن المجتمع ورجال السياسة سيتوقعون استجابة المخططين للتغيير. وقد تعطل تخطيط القطاع العام بسبب البيروقراطية والتسليع، وخسر بعض التصورات المثالية. وبإمكان الأجندة البيئية، التي قد تتضمن نهضة في اهتمام المجتمع بالتخطيط والتنمية والقضايا البيئية، أن تثبت أنها الحافز لمخططي السلطة المحلية لأخذ المبادرة والاستجابة بفاعلية لتوكيد أنفسهم كحماة للبيئة ومدافعين عن مصالح المجتمع.

وهذه فرصة أخرى لتخطيط المدن لتوكيد ذاته أمام أعين المجتمع، ووسائل الإعلام، والثقافة الشعبية بعد فترة دامت لأربعين عاماً من الانتقادات والسخرية. أما ما إذا كان هذا يعني التخلّي عن مصطلح "تخطيط المدن" واستبداله بشيء آخر أكثر صلة بالعمل الذي نقوم به كمخططين في الوقت الحاضر، فهو أمر يعود بشكل كبير لأعضاء المعهد الملكي لتخطيط المدن ليقرروا بشأنه. وقد يكون تغيير الأدوار فرصة أخرى للتفكير في الوصمة المميزة الملتصقة بتخطيط المدن كعبارة.

وسوف يشتمل تخطيط المدن دائماً على التنمية الاقتصادية، وذلك بالطبع بالإضافة إلى الحماية البيئية. وعلى فرض أن التغييرات التي تحدث والتي على وشك أن تحدث بشكل دستوري في نظام الحكم في المملكة المتحدة وبروز القطاع الخاص في مهام تعزيز التنمية والخطط المستقبلية، فهل ينبغي على تخطيط القطاع العام للمدن التخلي عن موقفه المحايد، وأن ينحاز بصورة إيجابية للعدالة الاجتماعية، التي قد تشكل حماية البيئة جزءاً منها؟ على أية حال، إن أنظمة التحكم التخطيطية والحماية البيئية هي صيغ وأشكال (وإن كانت في صورة ضعيفة) عديدة من العدالة الاجتماعية. ولن

يستغرق الأمر طويلاً بالنسبة لاستحقاق العدالة الاجتماعية حتى يتم كتابتها ضمن سياسة ومدونات قوانين أخلاق المهنة بصورة بارزة. وتخطيط القطاع العام للمدن، تخطيط عاجز، مثله مثل تنفيذ الاستثمارات الموجه للداخل، تطوير مراكز المدن، وبناء الطرق وترويج المشروعات الحضرية. وتحدث هذه الأنشطة خارج التخطيط التشريعي بفضل آليات التمويل وقصر فتراتها الزمنية، وتوفر المنح المالية، وحماس وجدارة القطاع الخاص. ولا يجيز مثل هذه الخطط إلا التخطيط التشريعي فقط، بمعنى أن المشروعات يتم "الإعلان عنها" في مخططات التنمية، وقد تمت الموافقة عليها أو تعديلها في عملية التحكم بالتخطيط.

إن إعادة توجيه تخطيط القطاع العام للمدن نحو العدالة الاجتماعية والبيئة (مما يعكس الحاجة لحماية مصالح مجموعة كبيرة من الناس) ممكنة بدون أدنى شك. ويعود الأمر للمخططين الأفراد ورجال السياسة للتصدي لتغير الاستحقاق وما مدى تشجيعه للسلطات المحلية للعمل بنظام يتحيّز إيجابياً لصالح المحرومين في المجتمع. إلا أن إعادة التوجيه سوف يكون لها مزية توسيع تعريف التخطيط بعيداً عن الشكل الضيق والقانوني الخاص باستخدام الأرض تجاه تعريف يضم بين طياته البيئة والاقتصاد والمجتمع، تعريف حافل بالذكريات المتعلقة باهتمام شركائنا الأوروبيين بالتخطيط المكاني. فإذا كان مخططوا القطاع العام غير سعداء بالتحول إلى البيئة والمجتمع، ربما لأنهم يفضلون السوق أوالتنمية الاقتصادية، فبإمكانهم اختيار العمل في القطاع الخاص، حيث إن تلك المصالح منعكسة فيه بصورة أدق.

إن تأكيد دور تخطيط المدن في مصالح المجتمع قد يشجع المخططين على إعادة النظر فيما حدث في المرة السابقة في الخمسينيات والستينيات الميلادية!" أنا لا أعتبر تخطيط المجتمعات تنمية شاملة (كما حاول المخططون أن يحرّضوا على ذلك منذ أربعين عاماً، ولكنهم لم ينجحوا). وإنما اعتبر التخطيط نشاطاً محلياً يعنى بالمجتمع، وتوضع

فيه مصالح المجتمع في صلب المناقشة والحوار، وعليها تقوم السياسات والقرارات، بدلاً من إهمال المجتمع في عملية صغيرة وغير ملائمة في طريق التنمية، وهي فكرة أن "المخطط يعرف أفضل". والنقاش بإدخال تحسينات على عملية التخطيط لتحقيق هذا النوع من المشاركة يجري بشكل طيب، بفضل كتابات باتسي هيلي وآخرين عن أشكال وصيغ "التخطيط التعاوني" (هيلي، ١٩٩٧م). إلا أن هذه النقاشات حتى يومنا هذا، تحدث بمعزل عن العالم المهني والسياسي لمهنة التخطيط. وقد يستلزم التخطيط القائم على المشاركة إعادة هيكلة العملية التخطيطية بالكامل، والتفكير في دور أفراد المجتمع في العملية. وعلى أرض الواقع، سوف تؤدي إلى تنمية المشاركة بدلاً من التشاور، وهو أسلوب من أساليب التخطيط، يتم فيها تشجيع كافة قطاعات المجتمع (بما فيها القطاع الخاص) على المشاركة.

إذا كنا سنقدم نظاماً حقيقيًّا تقوده الخطة، فستحدد عملية المشاركة المبدأ الذي يبيّن المجال لمزيد من التنمية والشكل الذي ستكون عليه التنمية، والذي من خلاله ستتم عملية تطوير السياسات. ومن الممكن أن يتم الاحتفاظ بعملية مشاورة أفراد المجتمع في التخطيط ضمن عملية أنظمة التحكم التخطيطية حتى يعبر المجتمع عن رأيه حول تفاصيل الخطة. ومن الممكن أن يحتفظ القطاع الخاص بحقه في التعبير عن رأيه في هذه المرحلة، ولكن حقيقة أن السياسات في الخطة سوف تخرج من ميدان حواري مجتمعي مفتوح سوف تكون لهم بمثابة مادة قوية للتفكير فيها ومحاولة إسقاطها. وبالطبع، سوف يتطلب ذلك أيضاً إضعاف الشكل الحالي والقوي لتدخل الحكومة المركزية في صياغة وتنفيذ سياسة التخطيط المحلي؛ وسوف يتم التخلص من هذا الاستحقاق، وسيكون مطلوباً من الحكومة فقط توفير التوجه الوطني والأهداف، وهو الدور الذي ينبغي عليها دائماً القيام به، حتى تساعد السلطات المحلية في تحديد كيف يرغبون بالتخطيط محلياً من حيث الأداء. وسيحتاج المعهد الملكي لتخطيط المدن أيضاً إلى التفكير في كيفية تغيير مدونات أخلاقيات المهنة لتعكس هذا الدور الصريح لمخططي السلطة المحلية.

وقد تطلب ذلك بالإضافة إلى موضوعات وأمور أخرى، والتي كرست لإعادة النظر في نظام التخطيط في بريطانيا، الكثير من النقاش ليس فقط من قبل الحكومة، وإنما أيضاً من جانب المعهد الملكي لتخطيط المدن والمخططين أنفسهم. وأنا لا أدعو إلى تبني أفكاري التمهيدية كعلاج عام للتخطيط، ولا أجادل من أجل تغيير في العملية إذا قرر المخططون أن هذا التغيير ليس بمتطلب. ولكن دعنا على الأقل نتناقش في هذه التساؤلات الإستراتيجية العامة. ولعل بعض القرّاء يعارضون كتاباتي؛ فإذا اختلف الناس معي، فأرجوا أن تقولوا ذلك. وإن كان المخططون الآخرون يملكون بعض الرؤى التخطيطية، فيجب أن يسمع بها مجتمع التخطيط الأكبر. كما يجب علينا ألا نجعل تقدم التخطيط كالفجوة الفكرية بدون أي نقاش عن الوضع المستقبلي، ودور ومكانة تخطيط المدن في بريطانيا فيما بعد الألفية.

شكر وعرفان

يعرب المؤلف عن شكره وتقديره لروبرت أبتون على تعليقاته وملاحظاته على المسودة الأولى من هذا الفصل. إن الآراء الواردة في هذا الفصل هي للمؤلف وحده.